

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التَّعْنُتُ عِنْدَ نَقَادِ الْمُحَدِّثِينَ

مَفْهُومُهُ وَأَسْبَابُهُ وَمِعْيَارُهُ وَآثَارُهُ

الباحث: د. سعيد محمد علي بواعنة

الشخص: دكتوراه الحديث النبوى الشريف

الرتبة العلمية: محاضر متفرغ

مكان العمل: جامعة إليرموك - الأردن - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم أصول الدين.

البريد الإلكتروني: saedbawaneh@yahoo.com

التَّعْنُتُ عِنْدَ نَقَادِ الْمُحَدِّثِينَ

مَفْهُومُهُ وَأَسْبَابُهُ وَمِعْيَارُهُ وَآثَارُهُ

ملخص

استهدف هذا البحث دراسة ما يعرف بمصطلح "التعنت" عند نقاد المحدثين وذلك من حيث الوقوف على مفهومه وأسبابه ومعياره وبيان آثاره في واقع علم الجرح والتعديل.

لقد خلصت الدراسة إلى أنَّ التعنت ما هو إلا طبعٌ في الناقد يحمله على التشدد حين الحكم على راوٍ بتضعيقه، مردُّهُ أسباب نفسية أو علمية أو دينية أو تعصب وهمي، والأصل عند الحكم على الراوي الاعتدال دون تساهلٍ أو إسرافٍ فيه، وتبين بالبحث أنَّ معيار التعنت عند النقاد نسيٌ لا مطلقٌ، كما توصلت الدراسة إلى أنَّ التعنت له آثارٌ إيجابية في واقع علم الجرح والتعديل تتمثل في إبراز قوَّة ذلك العلم ورسوخ قواعده وإظهار ورع وديانة القائمين عليه وإفراز الرواة المتقيين للحديث من غير المتقيين.

هذا وأظهر البحث أنَّ للتعنت آثارًا سلبية تجلت في الخصومة والعداوة والقطيعة بين أهل العلم بسبب اختلافهم في وجهات النظر العلمية، ونجم عن هذه إهانة حديث من جرح في روايته كلها لغلطه في حديث بعينه، وكذا من آثاره السلبية ظهور العصبية المذهبية وغياب الإنفاق العلمي أحياناً من لدن النقاد، ومنها أيضاً الانتقاد من قدرٍ من كانَ من أهل العلم راوياً للحديث وعملَ لدى السلطانِ أو أحدَ جائزته منه أو أجرةً على التحديث من الرواة أو لاعتماده صيغة للتحديث هي موضع خلافٍ بين العلماء، وكذا أيضاً بات التعنت من أحدِ النقاد ذريعةً لآخرين يشككون من خلاله في نزاهة حكمه على راوٍ من الرواة.

The inflexibility of Critics Regarding Hadith Narrators:

Its meaning, causes, measures and results

Dr. Said Mohammad Ali Bawa'neh

Abstract

This research aims at studying the term “inflexibility” of the critics regarding al-Mohaditheen (hadith narrators) including its meaning, causes, measures and results in the field of “al-Jaih and al-Ta’deel”, the science which studies the degree of accuracy of among hadith narrators. The study concludes that the inflexibility is a habit that causes the critic to be adamant and overstrict when judging a narrator Hadeeth as being weak. This is because of psychological, scientific, religious or even fanatical reasons. Ideally, the practice of judging a narrator should be based on moderation rather than on overstrictness or exaggeration. The findings of the study revealed that the criterion on which critics base their judgments is relative rather than absolute. Furthermore, this study revealed that inflexibility had positive results for “al- Jarh and al-Ta’deel” since it highlighted its strength as well as the piety and accuracy of the people involved in this practice. It was also found that there are also negative effects, including disagreement among the practitioners of this science due to the different views they hold.. This led to the rejection of all the hadiths narrated by any narrator who just made a mistake in one hadith. Further, it belittled the integrity of the good narrator who worked with the Sultan or accepted an award or charge. Thus, the inflexibility of the critic has become a means for criticizing the integrity and judgment of such narrators.

مقدمة

الحمد لله الذي دعانا إلى السماحة في أمورنا كلها، وحثّنا على اجتناب العَنْتِ ، والصلة والسلام على رسوله الكريم ﷺ ؛ الذي دعانا إلى نبذ الطّباع غير المرضيّة ، وحثّنا على الرفق في القول والعمل وبشّر بالجنة من استقام على الأخلاق السنّية ، وسلاما على الأنبياء الكرماء اللطفاء ، ثم سلاما على الصحابة الأخيار الأتقياء - أهل السماحة فيما بينهم - الأشداء على كُلٌّ من تعنتَ وَكُفَرَ ، والسلام موصولا على من تابعهم بالخير والإحسان إلى اليوم الذي فيه الرُّسُلُ أُفْتَتُ .

وبعد :

فإنّ الأصل الذي ينبغي أنْ يقوم عليه علم الجرح والتعديل هو الإنصاف، والاعتلال، حين إصدار الأحكام على الرواية توثيقاً وتضعيفاً ، غير أنَّ طباع البشر - و منهم نقّاد المحدثين - مختلفة وبيئتهم متنوعة ، فلوا حظ أنَّ قسماً منهم تساهل في تعديل الرواية وقسماً ثانياً كان معتدلاً يراعي الإنصاف وثالثاً تعنتَ متشدّداً في الأمر، وهذا القسم الأخير جاءت الدراسة ها هنا معونته له بـ : " التعنت عند نقّاد المحدثين " - مفهومه وأسبابه ومعياره وآثاره. ولما لم يسبق أحد من الباحثين إلى كشف ملابسات هذا الموضوع - في حدود اطلاعي - على الوجه الذي أشرت إليه في العنوان ؛ إذ كلام أهل العلم فيه شذراتٌ وتنفس متفرقة في بطون الكتب - جاءت هذه الدراسة محاولة علمية متواضعة لتناول الوقوف على حقيقة معنى التعنت والتعرّف على طبيعة الأسباب الباعثة عليه وتحديد معياره ومعرفة ما إذا كان نسبياً أو مطلقاً في الأداء النقدي عند أولئك النقّاد ، كما قصّرت الدراسة تلمّس الآثار الناجمة عن التعنت (إيجاباً وسلباً) في واقع علم الجرح والتعديل. وتبرز قيمة وأهمية معرفة هذه الأمور في تنبية المشتغلين بعلم الحديث لا سيما المعنيين بالتحقيق والحكم على الروايات على ضرورة وعي واقع قضية مهمة ومبدأ أساسى هو العمدةُ عند تصحيح روایة أو تضعيفها.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة كالتالي :

المطلب الأول : مفهوم التعنت لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني : الأسباب التي تحمل نقّاد المحدثين على التعنت.

المطلب الثالث : معيار التعنت في حقّ نقّاد المحدثين.

المطلب الرابع : آثار التعنت في واقع علم الجرح والتعديل.

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

وأخيراً أودُّ الإشارة إلى أنَّ هذا اللون من الدراسات ليس مقصدُه تبع عورات أئمَّةِ النَّقدِ من علماء الحديث - رحْمَهُمُ اللهُ جَمِيعاً - بل غايته بحثٌ علميٌّ بَحْثٌ ؛ فهذه الدراسة تعالج ظاهرة بُرْزَتْ في أوساط نَقَادِ المُحَدِّثينَ لا يمكن غضُّ الطرف عنها وتحاول بكلِّ تواضعٍ تحليلية مسائلها بكلِّ أمانةٍ وموضوعية على نحو يحدد لنا طبيعة هذه الظاهرة أعني ظاهرة التَّعْنُت وأسبابها ومعيارها وحجمها في وسْطِ النَّقدِ الحديسيِّ وأثرها في واقع علم الجرح والتعديل إيجاباً وسلباً.

وفي ختام هذه التَّقدِيمَة أرجو أنْ أكون قدْ بَلَغْتُ في هذه الدراسة الغاية المنشودة والفائدة العلمية المقصودة، والله أَسْأَلُ أَنْ يجعلَ هذا الجُهْدَ في ميزانِ الْحَسَنَاتِ آخرَةً ودنيا، إنه ولِيُّ ذلِكَ الْقَادِرُ عليه والله الهادي إلى سُوَاء السَّبِيلِ .

المطلب الأول: مفهوم التعنت لغة واصطلاحا.

أولاً : التعنت لغة .

التعنت لغة مأخوذ من الجذر (عَنَتْ) والمعنى : دُخُولُ المَشَقَّةِ عَلَى الْإِنْسَانِ، ولقاءُ الشدَّةِ؛ يقال: أَعْنَتَ فلانٌ فلاناً إِعْنَاتًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ عَنَّتًا أَيْ مَشَقَّةً. قال ابن الأثير: العَنَّتُ المَشَقَّةُ؛ والفساد، والهلاك، والإثم، والخطأ، والخطأ، والزنا. كل ذلك قد جاء، وأطلقَ العَنَّتُ عليه، وأعْنَتَه و تَعَنَّتْه تَعَنَّتْه: سأله عن شيء أراد به اللبس عليه والمَشَقَّةُ. قال ابن الأنباري: أصل التَّعَنَّتِ التَّشْدِيدُ، فإذا قالت العربُ: فلان يتعَنَّتُ فلاناً و يُعْنِتُه، فمرادهم يُسَدِّدُ عَلَيْهِ، و يُلَزِّمُه بِمَا يَصُبُّ عَلَيْهِ أَدَوِّه؛ قال: ثُمَّ نُقِلَتِ إِلَى معنى الهلاك، والأصل ما وَصَفَنَا^(١). وقال الأزهري في تهذيب اللغة : " قال الله - عز وجل - : ﴿دِلْكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَّتَ مِنْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٥] . نزلت الآية فيمن لم يستطع طولاً أي: فَضْلٌ مَا ينكح به حرة، فله أن ينكح أمة، ثم قال: ذلك من خشي العَنَّتَ منكم. وهذا يوجب أنَّ من لم يخش العَنَّتَ ووجد طولاً لحرَّةً أنه لا يحلُّ له أن ينكح أمة. واحتلَّ الناس في تفسير العَنَّتِ . فقال بعضهم: معناه: ذلك من خاف أن يحمله شدة الشَّيْقِ والْعِلْمَةِ على الزنا فيلقى العذاب العظيم في الآخرة، والحدُّ في الدنيا. وقال بعضهم: معناه: أن يعشق أمة، وليس في الآية ذكر عشق، ولكنَّ ذَا العشق يلقى عَنَّتًا . وقال أبو العباس محمد بن يزيد الشمالي: العَنَّتُ هؤلاء: الهلاك. وأخبرني المنذري عن الجَهُورِ والإثم والأذى. قال: فقلت له: آلتَعَنَّتَ من هذا؟ قال: نعم، يقال: تعنت فلان فلاناً إذا دخل عليه الأذى. وقال أبو إسحاق الرزجاج: العَنَّتُ في اللغة: المَشَقَّةُ الشَّدِيدَةُ؛ يقال: أَكْمَةٌ عَنُوتٌ إِذَا كَانَتْ شَاقَّةً المَصْعَدَ . قلت: (يعني: الأزهري): وهذا الذي قاله أبو إسحاق صحيح. فإذا شَقَّ على الرجل العُزْبة وغلبتَه العُلْمَةُ ولم يجد ما يتزوج بحُرَّةَ فله أن ينكح أمة؛ لأن غلبة الشهوة واجتماع الماء في " صُلْبُ الرجل " ربما أدى إلى العِلْلَةِ الصعبَةِ، والله أعلم.

وقول الله - عز وجل - : ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتُكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] معناه: لو شاء الله لشدَّدَ عليكم وتعَبَّدَكم بما يصعب عليكم أداؤه؛ كما فعل بمن كان قبلكم. وقد يوضع العَنَّتُ موضع الهلاك، فيجوز أن يكون معناه: لو شاء الله لأعْنَتُكم أي: أهلككم بحكم يكون فيه غير ظالم.

(١) انظر : محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، ٢/٦١ (مادة : عَنَتْ) ، (١٩٩٠م).

المبارك بن محمد بن الأثير ، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٠٦ / ٣) (١٩٧٩م).

وقول الله - عز وجل - : ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنْتُم﴾ [البقرة: ١٢٨] معناه: عزيز عليه عنتكم، وهو لقاء الشدة والمشقة. وقال بعضهم: معناه: عزيز عليه أي: شديد ما عنتمكم أي: ما أوردكم العنت والمشقة. قوله - عز وجل - : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُم﴾ [الحجرات: ٧] أي: لو أطاع مثل المخبر الذي أخبره بما لا أصل له - وكان سعي بقوم من العرب إلى النبي ﷺ أنهم أرتدوا - لوقعتم في عنتٍ أي: فساد وهلاك. ^(٢).

ثانياً: التعنت اصطلاحاً.

وأما التعنت اصطلاحاً فيمكننا تعريفه بأنه: مبالغة الناقد في طعن راوٍ مقبول. وعند النظر في العلاقة بين المعينين اللغوي والاصطلاحي للتعنت يتبيّن لي أنَّ الصلة ظاهرة من حيث إنَّ أصل التعنت كما قاله ابن الأنباري هو: التشدد فالناقد المتعنت هو المتشدد وحين يتشدد فإنه يهلك الرواوى بتضليله فلا يجعل حينئذ لروايته وزنا ولا قيمة ترتاحى.

^(٢) محمد بن أحمد الأزهري ، قذيب اللغة ١٦٣ و ١٦٢ / ٢ باب العين والناء مع النون (٢٠٠١م).

المطلب الثاني: الأسباب التي تحملُ نقادَ الحدثين على التعتُّ.

بعد التأمل في النماذج المتوافرة لدينا في كتب الجرح والتعديل حول التعتُّ يتضح لي أنَّ الناقد حين يتعُّت متشددًا بضعفه راوياً من الرواية يكون مرد تعتُّه راجعاً إلى أسباب نفسية أو علمية أو دينية أو تعصب وفيما يأتي تبيان هذه الأسباب بالتفصيل :

أ- الأسباب النفسية.

إنَّ الناقد أولاً وأخيراً بشر ليس بعصوم من الخطأ و شأنه شأن أي إنسان تكتنف حياته ظروف قاهرة تعكس على نفسيته و طباعه فتجعله شديداً صعبَ المِراس فيرتدُ ذلك على أحکام الناقد فتجده يجازف في الحكم على الرواية بفعل ما هو مختزن في نفسيته، ومن تلك الأسباب التي تؤثر في نفسية الناقد فتحمله على التعتُّ ما يأتي:-

١- أنْ تزجَّه الظروف في صراعات طاحنة مع الفرق والمذاهب فيكيدُ له الخصوم صنوف الكيد والعداء ويسعون لطرده وقتلُه ؛ فلا شكَّ أنَّ ظروفاً مثل هذه من شأنها أن تتعكس على طباع الناقد الحديث فتجبله على الشدة والقسوة في الحكم على الرواية ، ومن أئمة النقد الذين وقعوا ضحية مثل هذه الظروف الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البُسيتي (ت ٣٥٤ هـ) قال الذبيحي : قال أبو إسماعيل الأنصاري (يعني: المروي) سمعت يحيى ابن عمار الواقع قد سأله عن ابن حبان؟ فقال : نحن أخر جناه من سِجستان كان له علم كثير ولم يكن له كبير دين ، قدِّمَ علينا فأنكر الحدَّ لله فأخر جناه ."

قلت: (أي: الذبيحي) إنكاركم عليه بدعةً أيضاً والخوضُ في ذلك مما لم يأذن به الله ولا أتى نصُّ بإثبات ذلك ولا بنفيه ومن حسن إسلام المرأة تركه مالا يعنيه ، وتعالى الله أنْ يُحدِّ أو يوصف إلا بما وصف به نفسه أو علَّمهَ رُسُلَه بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].^(٣)

^(٣) محمد بن أحمد الذبيحي ، سير أعلام النبلاء ٩٨٩٩٧ / ١٦ (م ١٩٩٣).

وقال الذبيحي في تذكرة الحفاظ تعليقاً على هذه الحادثة : "كلاهما منطقي ؛ إذ لم يأت نص بإثبات الحد ولا بنفيه ومن حسن إسلام المرأة تركه ما لا يعنيه " .

محمد بن أحمد الذبيحي ، تذكرة الحفاظ ٩٢١ / ٣ (دون تاريخ).

هذا وَمِمَّا يَدْلِيُ عَلَى تَشَدِّدِ ابْنِ حِبَانَ تَلْكَ النَّعْوَتُ الَّتِي كَانَ يَصْفُهُ بِهَا الْحَافِظُ الْذَّهَبِيُّ - وَالَّتِي
فِيهَا شَيْءٌ مِّنِ الْقَسْوَةِ عَلَيْهِ - وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْذَّهَبِيِّ فِي تَرْجِمَةِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْطَّرَائِفِيِّ (ت ٢٠٣ هـ) : " وَأَمَّا ابْنُ حِبَانَ فَإِنَّهُ يُعْقِعُ كَعَادَتِهِ فَقَالَ فِيهِ: يَرُوِيُّ عَنْ قَوْمٍ ضَعَافِ
أَشْيَاءِ يَدْلِسُهَا عَنِ الثَّقَاتِ حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا الْمُسْتَمِعُ لَمْ يُشْكِّ فِي وَضْعِهَا فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكُ فِي أَخْبَارِهِ
أَنْزَقَتْ بِهِ تَلْكَ الْمُوْضُوْعَاتِ وَحَمَلَ النَّاسَ عَلَيْهِ فِي الْجَرْحِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدِي الْاحْتِجَاجُ بِرَوَايَتِهِ كُلَّهَا
بِحَالٍ" ^(٤). وَقَالَ فِي تَرْجِمَةِ سُوِيدِ بْنِ عُمَرَ الْكَلَبِيِّ (ت ٢٠٣ هـ) : " وَأَمَّا ابْنُ حِبَانَ فَأَسْرَفَ وَاجْتَرَأَ
فَقَالَ: كَانَ يَقْلِبُ الْأَسْانِيْدَ وَيَضْعُعُ عَلَى الْأَسْانِيْدِ الصَّاحِحِ الْمُتَوْنَ الْوَاهِيَّةَ" ^(٥) ، وَعَلَقَ فِي تَرْجِمَةِ مُحَمَّدِ
بْنِ الْفَضْلِ السَّدُوْسِيِّ (الْمَلْقُبُ بِعَارِمَ) (ت ٢١٤ هـ) فَقَالَ: " قَالَ الدَّارِقَطَنِيُّ: تَغْيِيرٌ بَآخِرَةِ وَمَا
ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ اخْتِلاطِهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَهُوَ ثَقَةٌ قَلَتْ: (أَيُّ: الْذَّهَبِيُّ) : فَهَذَا قَوْلُ حَافِظِ الْعَصْرِ الَّذِي لَمْ
يَأْتِ بَعْدِ النَّسَائِيِّ مِثْلَهُ فَأَيْنَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ حِبَانَ الْخَسَافِ الْمُتَهَوِّرِ فِي عَارِمِ؟! - فَقَالَ

وَقَالَ فِي التَّذَكِّرَةِ ٩٢١/٣ و ٩٢٢: " قَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ (يُعْنِي: الْمَفْرُوِيُّ) سَمِعَتْ عَبْدَ الصَّمْدَ بْنَ مُحَمَّدَ سَمِعَتْ أَبِي يَقُولُ: أَنْكَرُوا عَلَى
ابْنِ حِبَانَ قَوْلِهِ الْبُبُورَ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ فَحَكَمُوا عَلَيْهِ بِالْزَّنْدَقَةِ وَهُجْرٍ وَكَتَبُوا فِيهِ إِلَى الْخَلِيفَةِ فَكَتَبَ بِقَتْلِهِ".
قَلَتْ: (أَيُّ الْذَّهَبِيُّ) وَهَذَا أَيْضًا لِهِ مُحَمَّلُ حَسْنٍ وَلَمْ يَرِدْ حَصْرُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْخَيْرِ وَمُثْلَهُ الْحَجَّ عِرْفَةَ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ حَاجَةً بِعِجْرَدِ
الْوَقْوفِ بِعِرْفَةِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ مِهْمَ الْحَجَّ وَمِهْمَ الْبُبُورَ إِذَا أَكْمَلَ صَفَاتِ النَّبِيِّ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ نَّبِيًّا إِلَّا أَنَّ يَكُونَ عَالِمًا عَامِلًا، نَعَمُ الْبُبُورَ
مُوْهَبَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ اصْطَفَاهُ مِنْ أُولَئِكَ الْمُؤْمِنُونَ لَا حِيلَةَ لِلْبَشَرِ فِي اِكْتِسَابِهِ أَبْدًا وَبِهَا يَتَوَلَّ الْعِلْمَ النَّافِعَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَلَا رِيبَ أَنَّ
إِطْلَاقَ مَا نَقَلَ عَنْ أَبِي حَاتِمَ لَا يَسْوَغُ وَذَلِكَ نَفْسُ فَلْسُوفِيٍّ".

وَقَالَ فِي السِّيِّرِ ٩٦/١٦ و ٩٦: " هَذِهِ حَكَايَةٌ غَرِيبَةٌ وَابْنُ حِبَانَ مِنْ كَبَارِ الْأَنْتَمَةِ وَلَسْنَا نَدْعُونَ فِيهِ الْعَصْمَةَ مِنَ الْحَطَّا لِكُنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الَّتِي
أَطْلَقُهَا قَدْ يَطْلُقُهَا الْمُسْلِمُ وَيَطْلُقُهَا الرَّزِنْدِيقُ الْفِلِيْسُوْفُ؛ فَإِطْلَاقُ الْمُسْلِمِ لَهَا لَا يَبْغِي لَكُنَّ يَعْتَدِرُ عَنْهُ فَنَقُولُ: لَمْ يَرِدْ حَصْرُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْخَيْرِ وَنَظِيرِ
ذَلِكَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الْحَجَّ عِرْفَةَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَاجَ لَا يَصِيرُ بِعِجْرَدِ الْوَقْوفِ بِعِرْفَةِ حَاجَةً بِلَيْقَى عَلَيْهِ فَرَوْضَ وَوَاجِهَاتِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ
مِهْمَ الْحَجَّ وَكَذَا هَذَا ذَكَرَ مِهْمَ الْبُبُورَ إِذَا أَكْمَلَ صَفَاتِ النَّبِيِّ كَمَالُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ فَلَا يَكُونُ أَحَدٌ نَّبِيًّا إِلَّا بِوْجُودِهِمَا وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ بَرَزَ
فِيهِمَا نَبِيًّا؛ لِأَنَّ الْبُبُورَ مُوْهَبَةٌ مِنَ الْحَقِّ تَعَالَى لَا حِيلَةَ لِلْعَبْدِ فِي اِكْتِسَابِهِ أَبْدًا وَبِهَا يَتَوَلَّ الْعِلْمَ الْلَّدِنِيِّ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَأَمَّا الْفِلِيْسُوْفُ فَيَقُولُ:
الْبُبُورَ مُكَسَّبَةٌ يَتَجَهُ إِلَيْهَا الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ فَهُدَا كَفَرُ وَلَا يَرِدُهُ أَبُو حَاتِمٌ أَصْلَا وَحَاشَاهُ وَإِنَّ كَانَ فِي تَقَاسِيمِهِ (يُعْنِي صَحِيحَهُ الْمُسْمَى التَّقَاسِيمُ
وَالْأَنْوَاعُ) مِنَ الْأَقْوَالِ وَالتَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُكَرَّرَةِ عَجَابَ وَقَدْ اعْتَرَفَ أَنَّ صَحِحَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَشْفِ مِنْهُ إِلَّا مِنْ حَفْظِهِ
كَمَنْ عَنْهُ مَصْحَفٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَوْضِعِ آيَةٍ يَرِيْدُهَا مِنْهُ إِلَّا مِنْ يَجْهَظُهُ".

^(٤) مُحَمَّدُ بْنُ أَمْمَادِ الْذَّهَبِيِّ ، مِيزَانُ الْاعْتِدَالِ ٥٩/٥ (١٩٩٥ م).

قَالَ ابْنُ حِبَانَ فِي الْمَحْرُوْحِينَ: " كَانَ مُعْلِمًا يَرُوِيُّ عَنْ أَقْوَامٍ ضَعَافِ أَشْيَاءِ يَدْلِسُهَا عَنِ الثَّقَاتِ حَتَّى إِذَا سَمِعَهَا الْمُسْتَمِعُ لَمْ يُشْكِّ فِي وَضْعِهَا فَلَمَّا
كَثُرَ ذَلِكُ فِي أَخْبَارِهِ أَنْزَقَتْ بِهِ تَلْكَ الْمُوْضُوْعَاتِ وَحَمَلَ النَّاسَ عَلَيْهِ فِي الْجَرْحِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدِي الْاحْتِجَاجُ بِرَوَايَتِهِ كُلَّهَا عَلَى حَالَةِ مِنَ الْأَحْوَالِ
لَا غَلَبَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَنَاكِيرِ عَنِ الْمَشَاهِيرِ".

ابْنُ حِبَانَ ، الْمَحْرُوْحِينَ ٩٧/٢ (١٩٧٦ م).

^(٥) الْذَّهَبِيُّ ، مِيزَانُ الْاعْتِدَالِ ٣/٣٥٠ . وَانْظُرْ أَيْضًا ٣: ٤٥/٣ و ٤/٤٣٣ . ٢٨٠.

قَالَ ابْنُ حِبَانَ عَقْبَ الْكَلَامِ الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الإِهَامِ الْذَّهَبِيِّ: " لَا يَجُوزُ الْاحْتِجَاجُ بِهِ بِحَالٍ".
ابْنُ حِبَانَ ، الْمَحْرُوْحِينَ ١/٣٥١ .

اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به فوق في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل ولا يحتاج بشيء منها .

قلت (أي: الذهبي): ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم؟!!^(٦).

وقال الذهبي في ترجمة أفلح بن سعيد القبائي (ت ١٥٦هـ) : " قال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات لا يحلُّ الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال. قلت (أي الذهبي) : ابن حبان ربما قصَّ الشقة (أي: عابه وطعن فيه) حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه"^(٧).

هذا وإنْ أفلح هذا قد غفل ابن حبان - رحمه الله - فيه؛ فأورده في الثقات قال : " أفلح بن سعيد الأننصاري من أهل قُبَا يروي عن عبد الله بن رافع روى عنه زيد بن الحباب"^(٨).

ولكي نعلم جيداً أنَّ ابن حبان لم يكن متعنتاً أوَّل أمره وأنَّه كان واسع الصدر فلننظر إلى هذه القصة مع شيخه ابن خزيمة ؛ فقد أخرج ياقوت الحموي بسنده قال : " أخبرني القاضي أبو القاسم الحرستاني في كتابه قال: أخبرني وجيه بن طاهر الخطيب بقصر الريح إذنا سمعت الحسن بن أحمد الحافظ سمعت أبا بشر النيسابوري يقول: سمعت أبا سعيد الإدريسي يقول: سمعت أبا حامد أحمد ابن محمد بن سعيد النيسابوري الرجل الصالح بسميرقند يقول: كُثُرًا مع أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة في بعض الطريق من نيسابور وكان معنا أبو حاتم البستي (يعني: ابن حبان) وكان يسأله ويؤذيه فقال له محمد ابن إسحاق بن خزيمة: يا بارد تنحَّ عنِّي لا تؤذيني أو كلمة نحوها فكتب أبو حاتم مقالته فقيل له: تكتب هذا؟!! فقال: نعم أكتب كلَّ شيء يقوله"^(٩).

٢ - حنق الناقد وكمَدُه لتغيير أحوالِ عيشِه من رغدٍ إلى شدةٍ ؛ فذلك سبب رئيس يقلب طباع المحدث الناقد فيصيره شديداً صعباً قاسياً في أحکامه، بحازفًا بها حداً غير مرضي، فهو بشرٌ غير

^(٦) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٢٩٨/٦.

قال ابن حبان : " احتلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به فوق المناكير الكثرة في روايته فما روى عنه القدماء قبل احتلاطه إذا علم أن سمعاهم عنه كان قبل تغيره فإن احتاج به محتاج بعد العلم بما ذكرت أرجو أن لا يخرج في فعله ذلك وأما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب عنها على الأحوال وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرین منه يترك الكل ولا يحتاج بشيء منه هذا حكم كل من تغير آخر عمره واحتلط إذا كان قبل احتلاط صدوقاً ".
ابن حبان ، المجموعين ٢٩٤/٢ و ٢٩٥.

^(٧) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٤٤١/١. قال ابن حبان : " يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الآيات الملوّنات، لا يحلُّ الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال ". ابن حبان ، المجموعين ١٧٦/١.

^(٨) محمد بن حبان ، الثقات ١٣٤/٨ (١٩٧٥).

^(٩) ياقوت بن عبد الله الحموي ، معجم البلدان ٤١٩٤١٨/١ (دون تاريخ).

معصوم، ومن هؤلاء الإمام النقاد علي بن أحمد المشهور بابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) صاحب كتاب *المحلى* بالآثار في الفقه الظاهري ؟ فابن حزم كان من أسرة ثرية ذات سلطان وجاه وقرب من بلاط قصر الإمارة بالأندلس وكان وزيراً، وكان ذا إحساسٍ مرهفٍ وهو صاحب الكتاب الشهير الموسوم بـ: "طوق الحمامه" ، غير أنَّ الزمان قلبَ له ظهر المجنون قال الذهبي في ترجمته : "نشأ في تنعم ورفاهية ورزق ذكاءً مفرطاً وذهناً سيالاً وكتبَ نفيسةً كثيرةً وكان والده من كُبراءِ أهل قرطبة تولى الوزارة في الدولة العامرة وكذلك، وزرَ أبو محمد في شبيبه وكان قد مهَرَ أولاً في الأدب والأحبار والشعر وفي المنطق وأجزاء الفلسفة فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم من ذلك ولقد وقفت له على تأليف يحصُّ فيه على الاعتناء بالمنطق ويقدمه على العلوم فتأملت له فإنه رأس في علوم الإسلام متبحر في النقل عديم النظير على يسِّيه وفرط ظاهرية في الفروع لا الأصول ... وصنف في ذلك كُتبَ كثيرةً ونظر إليها وبسط لسانه وقلمه ولم يتأنِّد مع الأئمة في الخطاب بل فجَّع العبارَة وسبَّ وجَّعَ فكان جزاً من جنس فعله بحيث إنَّه أعرض عن تصانيفه جماعةً من الأئمة وهجروها ونفروا منها وأحرقت في وقت واعتنى بها آخرون من العلماء وفتشوها انتقاداً واستفادةً وأخذوا ومؤاخذةً ورأوا فيها الدر الثمين ممزوجاً في الرُّصف بالخرز المهين ؟ فتارة يطربون ومرة يتعجبون ومن تفرده يهزُّون وفي الجملة فالكمال عزيز وكل أحد يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ".^(١٠)

٣- **الجليلُ التي ينشأ عليها الناقدُ** ؛ فتكوينُ شخصيَّة الناقد وطبيعتُه التي ركَّبها الله - تعالى - فيه قد يكون لها أثر في أحکامه على الرواية ؟ ومن هؤلاء : الإمام يحيى بن سعيد بن فروخ القبطان (ت ١٩٨هـ) حكى الذهبي قال : "قال أحمد بن محمد بن يحيى القبطان : لم يكن جدّي يمزح ولا يضحك إلا تبسمًا" وزاد المزي في تذبيب الكمال عن أحمد بن محمد بن يحيى القبطان : "ما أعلمُ أني رأيته قهقهة قطْ"!^(١١). قال الذهبي : "كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد

^(١٠) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٨٧ و ١٨٦ / ١٨٧ .

قلتُ : إنَّ من الأمثلة على تعنتِ ابن حزم - غفر الله له - تضعيه راشد بن سعد الحبراني ويقال المقراني محدث حمص قال الذهبي في السير ٤/٤٩٠ : "وتقه غير واحد منهم ابن معين وأبو حاتم وأبن سعد ، وقال أحمد بن حنبل : لا بأس به ، وقال ابن حزم وحده: هو ضعيف؛ فهذا من أقواله المردودة ، وقد قال الدارقطني : لا بأس به يعتبر به".

وكذا تعنتَ في تضعيه عمارة بن غريبة بن الحارث بن عمرو بن غزية الأنصاري البخاري المازني المدني. قال الذهبي ١٣٩/٦: أحد الشفاث .. قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. واحتج به مسلم واستشهد به البخاري وأما ابن حزم فضعفه ولم يصب".

^(١١) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٩ / ١٧٩ .

يوسف بن عبد الرحمن المزي ، تذبيب الكمال في أسماء الرجال ٣١ / ٣٤٠ (١٩٨٠).

الرجال فإذا رأيته قد وثق شيخا فاعتمد عليه أما إذا لَيْنَ أحدا فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه فقد لَيْنَ مثل إسرائيل وهمام وجماعة احتاج بهم الشيوخان وله كتاب في الضعفاء لم أقفُ عليه ينْقُلُ منه ابن حزم وغيره ويقع كلامه في سؤالات علي وأبي حفص الصيرفي وابن معين له ^(١٢). أخرج الخطيب بسنده عن علي ابن المديني أنه قال : "إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على تركِ رجلٍ لم أحدث عنه فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن ؛ لأنه أقصدُهما وكان في يحيى تشذُّد" ^(١٣) ، وقال الذهبي في ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبئي : مشى على (يعني : ابن المديني) خلف أستاذيه يحيى بن سعيد وفقيه أثراهما أبو محمد ابن حزم وقال : ضعيف وعَمِد إلى أحاديثه التي في الصحيحين فردها ولم يحتاج بها فلا يلتفت إلى ذلك ، بل هو ثقة . نعم ليس هو في التشتت كسفيان وشعبة ولعله يقاربهما في حديث جده ؟ فإنه لازمه صباحاً ومساء عشرة أعوام وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه ويقويه ولم يصنع يحيى ابن سعيد شيئاً في ترکه الرواية عنه ^(١٤) . وقال الذهبي في ترجمة حبيب المعلم : "حجَّةٌ تعَنَّتْ يَحِيَا بْنُ سَعِيدٍ فَكَانَ لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ ؛ حَدِيثُهُ فِي الْكِتَابِ كُلُّهَا وَحَسِينُ الْعِلْمِ أَثَبَتْ مِنْهُ" ^(١٥) . وفي موضع آخر يقدِّر الإمام الذهبي كلام يحيى القطان في الرجل برغم وصفه له بالمتعمَّن أدباً وإحلالاً للقطان ، ففي ترجمة حرب ابن شداد قال : "وثقه أحمد بن حنبل وغيره وقال الفلاس : كان يحيى بن سعيد لا يُحَدِّث عنه . قلت (أبي الذهبي) : هذا من تعَنَّتْ يَحِيَا في الرجال وله اجتهاده فلقد كان حجة في نقد الرواية" ^(١٦) .

٤- الاعتداد الزائد بالنفسِ من لدن الناقد ؛ فتجد الناقد يكتفي برأيه وحسب في الحكم على الرَّاوي دونَ أن ينظر في حكم أئمة النقد الآخرين ، ومن هؤلاء أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) ولهذا تراه يُجهَّل كثيراً من الرواية حين يُسأَل عنهم وهم في الحقيقة معروفون عندَ غيره ، قال الذهبي في ترجمة يحيى بن عبد الله بن بُكير المصريّ : "روى عنه البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وخلق كثير . وروى مسلم عن رجل عنه، وكان من أووعية العلم مع الصدق والأمانة . قال أبو حاتم: كان لا يفهم هذا الشأن، يكتب حدثه ولا يحتاج به.

^(١٢) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٩/١٨٣.

^(١٣) أحمد بن علي الخطيب ، تاريخ بغداد ١٠/٢٤٣ (دون تاريخ).

^(١٤) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٧/٣٥٨.

^(١٥) محمد بن أحمد الذهبي ، الرواية الثقات المتكلَّم فيها بما لا يوجب رداً ٧٩ (١٩٩٢م).

^(١٦) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٧/١٩٤.

قلت (أبي الذهي): قد عُلمَ تَعْتَ أَبِي حَاتِمَ فِي الرَّجَالِ، وَإِلَّا فَالشِّيخَانِ قد احتجَا بِهِ، نَعَمْ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ضَعِيفٌ . وَأَسْرَفَ بِحِيثَ إِنَّهُ قَالَ فِي وَقْتٍ آخَرَ: لَيْسَ بِثَقَةٍ وَأَيْنَ مُثْلِ أَبِنِ بَكِيرٍ فِي إِمَامَتِهِ وَبَصَرِهِ بِالْفَتُوْيِ وَغَزَارَةِ عِلْمِهِ؟^(١٧) . وَفِي تَرْجِمَةِ عَبَادِ بْنِ عَبَادٍ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ الْأَمْرَيْ الْمُهَلَّبِ أَبِي صُفْرَةِ الْبَصَرِيِّ قَالَ الذَّهَبِيُّ: "كَانَ شَرِيفًا نَبِيلًا حَجَةً مِنْ عَقَلَاءِ الْأَشْرَافِ وَعَلَمَائِهِمْ تَعْنَتْ أَبُو حَاتِمَ كَعَادَتِهِ وَقَالَ: لَا يَحْتَاجُ بِهِ وَقَالَ أَبْنُ سَعْدٍ: لَمْ يَكُنْ بِالْقَوْيِ فِي الْحَدِيثِ .

قلت (أبي الذهي): قد احتج أربابُ الصَّحَاحِ بِهِ وَقَالَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينَ: ثَقَةٌ وَقَالَ: هُوَ أَوْثَقُ وَأَكْثَرُ مِنْ عَبَادِ بْنِ الْعَوَامِ وَقَالَ أَبْنُ سَعْدٍ أَيْضًا: ثَقَةٌ رَعِيَ غَلَطٌ^(١٨) . وَيُلَاحِظُ أَنَّ عَبَارَتِي الذَّهَبِيِّ "تَعْتَ أَبُو حَاتِمَ كَعَادَتِهِ" وَقَبْلَهَا عَبَارَةٌ "قَدْ عُلِمَ تَعْتَ أَبِي حَاتِمَ فِي الرَّجَالِ" تُشَعَّرَانِ بِأَنَّ التَّعْنَتَ طَبَعَ مُطَرَّدَ فِيهِ ، وَيُظَهِرُ لِي اعْتِدَادَهُ بِنَفْسِهِ مِنْ مُخَالَفَتِهِ لِأَئْمَةِ النَّقْدِ مُثْلِ الشِّيخِيْنَ وَأَبِي زَرْعَةَ ، وَلَهُذَا قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي آخرِ تَرْجِمَةِ أَبِي حَاتِمَ: "إِذَا وَثَقَ أَبُو حَاتِمَ رَجَلًا فَتَمْسِكَ بِقَوْلِهِ فَإِنَّهُ لَا يَوْثِقُ إِلَّا رَجُلًا صَحِيحَ الْحَدِيثِ ، وَإِذَا لَيْنَ رَجُلًا أَوْ قَالَ فِيهِ لَا يَحْتَاجُ بِهِ فَتَوْقِفُ حَتَّى تَرَى مَا قَالَ غَيْرُهُ فِيهِ فَإِنَّ وَثَقَهُ أَحَدٌ فَلَا تَبْنِ عَلَى تَجْرِيْحِ أَبِي حَاتِمَ فِيهِ مَتَعْنَتٌ فِي الرَّجَالِ قَدْ قَالَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ رَجَالِ الصَّحَاحِ لَيْسَ بِمَحْجَةٍ لِيْسَ بِقَوْيٍ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ." هَذَا وَإِنَّ مَا يَدْلِلُ عَلَى وَضُوحِ الْاعْتِدَادِ بِالنَّفْسِ فِي شَخْصِ أَبِي حَاتِمَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - قَوْلُهُ فِيمَا حَكَاهُ أَبْنَهُ عَنْهُ فِي تَرْجِمَتِهِ لَهُ - مَعْتَدًا بِأَنَّهُ أَغْرَبَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الدَّهْلِيِّ بِعَشَرَةِ أَحَادِيثٍ مِنْ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ مَعَ كَوْنِ الدَّهْلِيِّ أَعْلَمَ النَّاسَ بِحَدِيثِ الزَّهْرِيِّ: "قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النِّيَّاسِبُورِيُّ الرَّبِّيُّ، فَأَلْقَيَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ حَدِيثًا، مِنْ حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ، فَلَمْ يَعْرِفْ مِنْهَا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثٍ، وَسَائِرَ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ عَنْهُ، وَلَمْ يَعْرِفْهَا"^(١٩) ، وَأَمَّا

^(١٧) الذَّهَبِيُّ ، تَذَكِّرَةُ الْحَفَاظِ ٤٢٠/٢ .

قَالَ أَبْنُ أَبِي حَاتِمَ: "سَأَلْتُ أَبِي حَاتِمَ: يُكَبِّبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَاجُ بِهِ كَانَ يَفْهَمُ هَذَا الشَّأنَ ."

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي حَاتِمَ ، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ٩/٦٥ (١٩٥١) .

^(١٨) الذَّهَبِيُّ ، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ٨/٥٩٢ .

قَالَ أَبْنُ أَبِي حَاتِمَ: "سَأَلْتُ أَبِي حَاتِمَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبَادِ الْمَهْلِيِّ فَقَالَ: صَدُوقٌ لَا يَأْسَ بِهِ قَيْلٌ لِهِ يَحْتَاجُ بِحَدِيثِهِ قَالَ: لَا ."

أَبْنُ أَبِي حَاتِمَ ، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ٦/٨٢ .

قَالَ أَبْنُ سَعْدٍ: "عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَبِي صُفْرَةِ الْعَتَكِيِّ مِنَ الْأَرْدَ وَيُكَنُ أَبَا مَعَاوِيَةَ وَكَانَ مَعْرُوفًا بِالْطَّبَ حَسَنَ الْمَيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ بِالْقَوْيِ فِي الْحَدِيثِ" وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَبِي صُفْرَةِ الْعَتَكِيِّ وَيُكَنُ أَبَا مَعَاوِيَةَ وَكَانَ ثَقَةً وَرَعِيَ غَلَطٌ ."

انْظُرْ: مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ ، الطَّبِيقَاتُ الْكَبِيرَى ٧/٢٩٠ (دُونَ تَارِيخِهِ) . وَانْظُرْ أَيْضًا: ٧/٣٢٧ .

^(١٩) الذَّهَبِيُّ ، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٣/٦٥٢ .

أَبْنُ أَبِي حَاتِمَ ، الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ ١/٨٥٣ .

تضعيف ابن سعد لعبد بن عباد ولغيره من رواة العراق فسيأتي في موضعه أنَّ ابن سعد يقلد أستاذه الواقدي في ذلك ؛ إذ هو على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق وعبد هذا بصريٌّ.

٥- **غيرة الأقران** ؛ فإنها تحمل أحدهم على الطعن في بعض أقرانه ، ففي ترجمة عمرو بن عاصم الكلابي (ت ٢١٣ هـ) قال الذهبي : " عمرو بن عاصم الكلابي ثقة مشهور مُحتجٌ به في الكتب الستة ، قال بندار (هو : محمد بن بشار ت ٢٥٢ هـ) : لولا فرقني (يعني: حوفي) من أهله لتركتُ حديثه " ^(٢٠).

قال الذهبي بنبرة المعاتب تعليقاً على مقوله بندار - رحمه الله : " وكذا قال فيك يا بندار أبو داود قال: لولا سلامه في بندار لتركتُ حديثه " ^(٢١). ومن أمثلة التعنت بسبب غيرة الأقران كلام أمير المؤمنين في حديث شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) سرّاً في خالد بن مهران الحذاء (ت ٤١ هـ) قال الذهبي : " روی من طریق یحیی بن آدم حدثنا أبو شهاب قال لي شعبة : عليك بحجاج بن أرطاة وابن إسحاق فإنهما حافظان واكتم علىَّ عند البصرىين في هشام (يعني : ابن عروة) وخالد (يعني: الحذاء) قلت (أي: الذهبي) : ما التفت أحدٌ إلى هذا القول أبداً ، وقال عبد بن عباد : أرادَ شعبة أن يضع من خالد الحذاء فأتيت أنا وحماد بن زيد فقلنا له : مالكَ أجنتَ ؟ أنتَ أعلم. وتكلّدناه فأمسك " ^(٢٢).

وقال الذهبي في السير تعليقاً على صنيع شعبة : " هذا الاجتهاد من شعبة مردود لا يلتفت إليه بل خالد وهشام محتاج بهما في الصحيحين مما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق بل ضعفُ هذين ظاهر ولم يُتركا ، ولم يكن خالد حذاء بل كان يجلس في سوق الحذائين أحياناً فعرف بذلك قاله محمد بن سعد وقال فهد بن حيان: لم يجد خالد قطُّ وإنما كان يقول أحدٌ على هذا النحو فالقب الحذاء وكان حافظاً مهيباً ليس له كتاب قال شعبة: قال خالد الحذاء: ما كتبت شيئاً قط إلا حديثاً

(٢٠) الذهبي ، الرواية الثقات المتكلّم فيها عما لا يوجدُ رداً . ١٤٦

وانظر في معنى (فرقني) : ابن منظور ، لسان العرب ١٠/٤٣٠ مادة (فرق).

(٢١) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٥/٣٢٦.

قال الآجري : سمعت أبا داود يقول: " كتبت عن بندار نحو حسين ألف حديث وكتبت عن أبي موسى شيئاً وهو أثبتٌ من بندار ثم قال (أي أبا داود) : لولا سلامه في بندار لترك حديثه " .

سليمان بن الأشعث أبو داود ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ٣٦٨ (١٩٧٩ م).

(٢٢) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٢/٤٢٨.

طويلا فلما حفظته محوته وقال خالد الطحان: سمعت خالد الحذاء يقول : ما حنوت نعلا ولا بعتها ولكن تزوجت امرأة من بين مجاشع فترلتُ عليها في الحذائين هناك فنسبت إليهم ^(٢٣).
 هذا وقد تعنتَ أبو حاتم في خالد الحذاء فذهب إلى عَدَم الاحتجاج بحديثه ، قال الذهبي في المغني : " خالد بن مهران الحذاء ثقة جبل والعجبُ من أبي حاتم يقول: لا أحتاج بحديثه " وقال الحافظ ابن حجر في فصل عقده لبيان من ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح: " ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب فكثيراً ما يقع بين العَصْرِيْن الاختلاف والتباين لهذا وغيره ؛ فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل وما أحسن ما قال الإمام أبو الفتح القشيري : أغراض الناس حفرة من حفر النار وقف على شفيراها طائفتان؛ الحكم والمحدثون هذا أو معناه ^(٢٤).

ب-الأسباب التي باعثها منهجه الناقد في التعامل مع الرواوي؛ فهناك من النقاد من يضع شروطاً للراوي وتلك الشروط في واقع الأمر بينة التكلف والتعنت؛ إذ لم يسر عليها جمهور أئمة الشأن ومن ذلك:

١- تضييف الرواوي بدعوى أنه لم ينص أحد من الأئمة على عدالته . وممّن وقع في التعنت بسبب هذا الشرط المتكفل الإمام أبو الحسن ابن القطبان الفاسي (ت ٦٦٢ هـ) قال الحافظ الذهبي في ترجمة ابن القطبان : " علقتُ من تأليفه كتاب الوهم والإيهام فوائد تدل على قوة ذكائه وسيلان ذهنه وبصره بالعلل لكنه تعنت في أماكن ولئن هشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح ونحوهما ^(٢٥) . قال الإمام الحسيني صاحب الإكمال في ترجمة مالك بن خير الزيداني المصري : " قال ابن القطبان هو ممن لم تثبت عدالته. يعني (السائل : الحسيني) : أنه ما نص أحد على توثيقه فهذا تعنت زائد ^(٢٦) ."

^(٢٣) الذهبي ، سير أعلام النبلاء /٦ /١٩١٠ و ١٩٢٠.

وانظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى /٧ /٢٥٩.

^(٢٤) محمد بن أحمد الذهبي ، المغني في الضعفاء ٢٠٦ (دون تاريخ).

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : بخالد الحذاء يكتب حديثه ولا يحتاج به " ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٣٥٢/٣ .

ابن حجر ، أحمد بن علي بن حجر ، لسان الميزان ١/١٦ (١٩٨٦م).

^(٢٥) الذهبي ، سير أعلام النبلاء /٢٢ /٣٠٧.

^(٢٦) محمد بن علي الحسيني ، الإكمال لرجال أحمد ٣٩٢ (١٩٨٩م).

هذا وقد ترجمَ الإمام البخاريُّ للزِّيادي في التاريخ الكبير^(٢٧) وذكره الإمام ابن حبان في الثقات^(٢٨) ، والحقيقة أنَّ الرجل ينبغي أن تتحمل حاله على العدالة ؛ فإنْ لا ينصَّ أحد على عدالته لا يعني أنه ساقط بل ذلك إشارة إلى أنه مقبول الرواية وما أحسنَ وأدقَّ كلام ابن حبان في هذه المسألة على تعنته في الجرح إذ يقول : " فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ بِجُرْحٍ فَهُوَ عَدْلٌ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْهُ ضَدُّهُ؛ إِذَا لَمْ يُكَلِّفْ النَّاسُ مِنَ النَّاسِ مَعْرِفَةً مَا غَابَ عَنْهُمْ وَإِنَّمَا كُلِّفُوا الْحُكْمَ بِالظَّاهِرِ مِنَ الْغَيْبِ عَنْهُمْ " ^(٢٩) .

٢- أن يَتَوَهَّمَ الرَّاوِي فِي حَدِيثٍ فَيُضَعِّفَ كُلَّا بِسَبِّبِ ذَلِكَ فِي عَمُومِ رِوَايَتِهِ؛ وَهَذَا تَعْنِتْ بِهِنْ، فَقَدْ يُخْطِئُ الرَّءُوفُ فِي حَدِيثٍ أَوْ أَثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرِ مَا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ دَائِرَةِ الْقِبْلَةِ وَلَيْسَ الْبَشَرُ مَعْصُومِينَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَسْلِمُ مِنَ الْوَهْمِ أَحَدٌ ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الضِّيَاءُ الْمَقْدُسِيُّ إِذَا يَقُولُ : " وَلَوْ كَانَ كُلُّ مَنْ وَهِمَ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أُتُّهُمْ لَكَانَ هَذَا لَا يَسْلِمُ مِنْهُ أَحَدٌ " ^(٣٠) .

ومن الأمثلة على هذا اللون من التعنت ما ذكره الحكم التيسابوري في كتابه (معرفة علوم الحديث) قال : " وَجَدْتُ أَبَا عَلِيِّ الْحَافِظَ (الحسين بن علي النيسابوري (ت ٣٤٩ هـ)) سَيِّدَ الرَّأْيِ فِي أَبِي الْقَاسِمِ الْلَّخْمِيِّ (يعني: الإمام الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)) فَسَأَلَهُ عَنِ السَّبِّ؟ فَقَالَ اجْتَمَعْنَا عَلَى بَابِ أَبِي خَلِيفَةَ فَذَكَرْنَا طُرُقَ: "أَمْرَتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ" فَقَلَّتْ لَهُ تَحْفِظٌ عَنْ شَعْبَةِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسِرَةِ الْزَّرَادِ عَنْ طَاؤِسٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ؟ فَقَالَ: بِلِي عُنْدِرُ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ. فَقَلَّتْ: مِنْ عَنْهُمَا؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُمَا فَأَتَمْتَهُ إِذْ ذَاكَ . ثُمَّ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَا حَدَّثَ عُثْمَانَ بْنَ عُمَرَ . (قال الحكم): فَحَدَّثَنِي أَبُو عَلِيِّ الْحَافِظَ قَالَ: أَخْبَرْنَا عَلِيَّ بْنَ سَلَمَ الْأَصْبَهَانِيَّ قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانَ بْنَ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شَعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسِرَةِ الْزَّرَادِ عَنْ طَاؤِسٍ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ" ^(٣١) .

قال الإمام الذهبي : هذا تعنت على حافظ حجة ، قال الحافظ ضياء الدين المقدسي : هذا وهم فيه الطبراني في المذكرة فأماماً في جموعه (يقصد: معجمه) حديث شعبة فلم يروه إلَّا من حديث عثمان ابن عمر ، ولو كان كُلُّ مَنْ وَهِمَ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أُتُّهُمْ لَكَانَ هَذَا لَا يَسْلِمُ مِنْهُ أَحَدٌ" ^(٣٢) .

^(٢٧) محمد بن إسماعيل البخاري ، التاريخ الكبير ٧/٣١٢ (دون تاريخ).

^(٢٨) ابن حبان ، الثقات ٥/٣٨٥.

^(٢٩) ابن حبان ، الثقات ١/١٣.

^(٣٠) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٦/١٢٧.

^(٣١) محمد بن عبد الله الحكم ، معرفة علوم الحديث ١٤٣ (١٩٧٧م).

^(٣٢) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٦/١٢٧.

وتجدر الإشارة إلى أنني لم أقف على حديث عثمان بن عمر في معاجم الطبراني المعروفة ؛ فلعل الطبراني له جمعٌ خاص في طرق هذا الحديث بعينه . هذا وما أدق وأطيب كلام حافظ المغرب ابن عبد البر - رحمه الله - إذ يقول : " ... فالغلط لا يسلُّم منه أحد والكمال ليس لخلقٍ وكلُّ أحد يُؤخذُ من قوله ويترك إلَّا النبي ﷺ " ^(٣٣) .

٣- أنْ يشتهر الراوي بالفقه ويغلب عليه ذلك مع علمه بالحديث فيقلل ذاك من شأنه في الحديث عند بعض النقاد . ومن أمثلة ذلك قول أبي حاتم الرازي في أبي ثور الكلبي إبراهيم بن حالد الفقيه (ت ٢٤٠ هـ) : " أبو ثور رجل يتكلم بالرأي يخطئ ويصيب وليس محله محل المتسعين في الحديث قد كتبت عنه " ^(٣٤) .

قال الإمام الذهبي في السير : " بل هو حجّة بلا تردد " وقال في الميزان : " وثقة النسائي والناس ، وأما أبو حاتم فتعنت وقال: يتكلم بالرأي فيخطئ ويصيب ليس محله محل المتسعين في الحديث . فهذا غلو من أبي حاتم سامحه الله " وقال في كتابه " الرواية الثقات المتتكلم فيها بما لا يوجد رداً : " وثقة الناس . تعنت أبو حاتم كعوائده وقال: ليس محله محل المتسعين في الحديث كان يتكلم بالرأي فيخطئ ويصيب قلت (يعني : الذهبي) : هذا غلو من أبي حاتم غفر الله له " .

ومثل هذا صنيع الإمام العجلي في حق الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) إذ قال عنه : " هو ثقة صاحب رأي ليس عنده حديث " قال الذهبي تعليقا على هذا الكلام : " قد صفت الخطيب الحافظ مسألة الاحتجاج بالشافعي فشفى وكفى فقول العجلي ليس عنده حديث قول من لا يدرى ما يقول في حق الإمام أبي عبد الله وما عرفه العجلي ولا جالسه ؛ فالشافعي من جلة أصحاب الحديث رحل فيه وكتب بمكة والمدينة وال伊拉克 واليمن ولقب ببغداد ناصر الحديث وهو قلماً يوجد له حديث غلط والله حسيب من يتكلم بجهل أو هوئ؛ فإن السكوت يسع الشخص . نعم لم يكن الشافعي - رحمه الله - في الحديث كيحيىقطان أو ابن مهدي أو أحمد بن حنبل بل ما هو في الحديث بدون الأوزاعي ولا مالك وهو في الحديث ورجاته وعلمه فوق أبي مسْهُر وأبي يوسف القاضي وعبد الرحمن ابن القاسم وإسحاق بن الفرات وأشهب وأمثالهم فرحم الله الجميع " ^(٣٥) .

^(٣٣) يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد ١/٣٦٦ (١٩٦٧ م) .

^(٣٤) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ٢/٩٧ .

^(٣٥) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٢/٧٦ . والذهبـي ، ميزان الاعتدال ١/٤٩ .

وكذا أيضاً الذهبي ، الرواية الثقات المتتكلم فيها بما لا يوجد رداً .

ج- الأسباب الدينية للتعنت .

هناك من النقاد الأعلام من يتشدد ويعتني كثيراً حين الأخذ عن الرواية من باب الورع والتقوى وخشية أن ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله ؛ لا سيما إذا كان الأمر متعلقاً بالأحكام تحليلًا وتحريمًا قال الخطيب البغدادي : " ينبغي للمحدث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ وذوي الإتقان والضبط وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال وما في معناها فيتحمل روایتها عن عامة الشيوخ " ^(٣٦) .

ومن الأمثلة على ذلك ما كان عليه يحيى بن سعيد القطان ؛ فقد أخرج الخطيب بسنده إلى أبي بكر محمد ابن خلاد الباهلي قال: أتيتُ يحيى مَرَّةً فَقَالَ لِي: أَينْ كُنْتَ؟ فَقَلَّتْ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ دَاوَدَ فَقَالَ: إِنِّي لَا شَفَقَ عَلَى يَحِيَّى مِنْ تَرْكِ هُؤُلَاءِ الرِّجَالِ الَّذِينَ تَرَكُوهُمْ فَبَكَى يَحِيَّى وَقَالَ: لَا يَكُونُ خَصْمِي رَجُلٌ مِّنْ عَرَضِ النَّاسِ شَكَّتْ فِيهِ فَتَرَكَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونُ خَصْمِي النَّبِيُّ ﷺ وَيَقُولُ: بَلَغَكَ عَنِ الْحَدِيثِ سَبْقَ إِلَيْ قَلْبِكَ أَنَّهُ وَهُنْ فَلَمْ حَدَثْ بِهِ؟؟" ^(٣٧) .

ومن أمثلة ذلك ما روى عن الإمام يحيى بن معين ؛ حكى المزي قال: " قال هارون بن بشير الرازي: رأيتُ يحيى بن معين استقبل القبلة رافعاً يديه يقول: اللهم إنْ كُنْتُ تكلمت في رجل وليس هو عندي كذا با فلان تغفر لي " ^(٣٨) . وأخرج الخطيب بسنده إلى أبي بكر محمد بن مهرويye بن سنان الرّازي يقول: سمعت علي بن الحسن بن الجنيد يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: إنا لنطعنُ على أقوام لعلهم قد حطوا رحالم في الجنة منذ أكثر من مائة سنة . قال ابن مهرويye فدخلت على عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يقرأ على الناس كتاب الجرح والتعديل فحدّثه بهذه الحكاية فبكى وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب من يده وجعل يبكي ويستعيدني الحكاية ولم يقرأ في ذلك المجلس شيئاً أو كما قال "

وانظر كلام الإمام العجلاني وتعليق الإمام الذهبي عليه: الرواية الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردًا . ٣٣-٣٠ .

^(٣٦) أحمد بن علي الخطيب ، الجامع لأحكام الراوي والساقع ٩١/٢ .

^(٣٧) الخطيب ، الجامع لأحكام الراوي والساقع ٩١/٢ .

قال الحكم: " سمعت أبا بكر أحمد بن كامل بن حلف بن شجرة القاضي يقول: سمعت القاضي يقول: سمعت أبا سعد يحيى بن منصور المروي يذكر عن أبي بكر بن خلاد قال: قلت لـ يحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تذكر حدثهم خصومك عند الله يوم القيمة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب " .

الحكم ، معرفة علوم الحديث ١١١/١١٠ .

^(٣٨) المزي ، تهذيب الكمال ٥٥٤/٣١ .

قال الخطيب تعليقا على حكاية ابن معين : " كلامُ يحيى بن معين هذا فيه بيان أنَّ من عَلِمَ مِنْ حال الرواةَ أَمْرًا لا يجوزُ مَعه قبول روايَتِهِ وَجْبُ عَلِيهِ إِظْهارِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَكْتُفِي فِي قِبَولِهِ بِجُرْدِ الصَّالِحِ وَالْعِبَادَةِ كَمَا لَا يَكْتُفِي بِذَلِكَ فِي قِبَولِ الشَّهَادَةِ " ^(٣٩) .

وَمِنْ كَانَ حَالَهُ كَذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ (ت ١٦٠ هـ) ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو نَعِيمَ فِي الْحَلِيلَةِ بِسَنَدِهِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْجَوَهْرِيِّ قَالَ : حَدَثَنَا أَبُو قَصَّانَ قَالَ : سَمِعْتُ شَعْبَةَ يَقُولُ : مَا شَيْءَ أَخْوَفُ عَنِي مِنْ أَنْ يَدْخُلَنِي النَّارَ مِنَ الْحَدِيثِ ^(٤٠) وَفِي هَذَا الْإِطَّارِ يَفْهَمُ قَوْلَهُ لِعُمَرَانَ أَبْنَ حُدَيْرَ (ت ١٤٩ هـ) : " تَعَالَى حَتَّى نَغْتَابَ سَاعَةً فِي اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَ - نَذْكُرُ مُسَاوِيَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ^(٤١) وَكَذَا نَفْهَمُ أَيْضًا قَوْلَهُ : " وَاللَّهُ لَوْ حَدَثْتُكُمْ عَنْ ثَقَةِ مَا حَدَثْتُكُمْ عَنْ ثَلَاثَةٍ " ^(٤٢) وَعَلَى بَابِ الدِّيَانَةِ وَالْوَرْعِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْمِلَ تَعْنِتَهُ فِي حَقِّ بَعْضِ الثَّقَاتِ مُثْلِ أَبِي الزَّبِيرِ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَ الْمَكِيِّ (ت ١٢٦ هـ) ؛ أَخْرَجَ الْعَقِيلِيَّ بِسَنَدِهِ إِلَى أَحْمَدَ بْنَ سَعِيدِ الرَّبَاطِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا دَاؤِ الْطِيَالِسِيَّ يَقُولُ : قَالَ شَعْبَةُ : لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَجُلٍ يَقْدِمُ مِنْ مَكَّةَ فَاسْأَلَهُ أَبِي الزَّبِيرِ فَقَدِمَتْ مَكَّةَ فَسَمِعَتْ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ فِي بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عَنْدَهُ ذَاتُ يَوْمٍ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسَأَلَةٍ فَرَدَّ عَلَيْهِ ، فَافْتَرَى عَلَيْهِ . فَقَلَّتْ لَهُ : يَا أَبَا الزَّبِيرِ تَفْتَرِي عَلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ ؟ قَالَ : إِنَّهُ أَغْضَبَنِي قَلَّتْ : مَنْ يُغْضِبُكَ تَفْتَرِي عَلَيْهِ ؟! لَا رَوَيْتُ عَنْكَ حَدِيثًا أَبْدًا . قَالَ وَكَانَ يَقُولُ (يَعْنِي شَعْبَةَ) : فِي صَدْرِي أَرْبِعَمَائَةٌ لَأَبِي الزَّبِيرِ عَنْ حَابِرٍ وَاللَّهُ لَا أَحْدَثُ عَنْهُ حَدِيثًا أَبْدًا ^(٤٣) .

هَذَا وَمِنْ حَالَهُ التَّعْنُتُ بِدَعْوَى زِيَادَةِ التَّشْبِّتِ جَعْفُرُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ أَبُو الْفَضْلِ الْطِيَالِسِيِّ (ت ٢٨٢ هـ) قَالَ عَنْهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ : " كَانَ ثَقَةُ ثَبَّاتٍ صَعْبَ الْأَحْدَاثِ حَسْنُ الْحَفْظِ " وَأَخْرَجَ الْخَطِيبُ بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي سَعِيدِ الْحُدَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي عُثْمَانَ الْطِيَالِسِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينَ يَقُولُ : لَوْ أَدْرَكَتَ أَنْتَ زَيْدَ بْنَ الْحَبَابَ وَأَبَا أَحْمَدَ الزَّبِيرِيَّ لَمْ تَكْتُبْ عَنْهُمْ يَعْنِي : فِي شَدَّةِ أَحْذَهِ عَنِ الشَّيْوَخِ - قَلَّنَا لِجَعْفَرٍ لِمَ ؟ قَالَ : إِنَّمَا كَانُوا شَيْوَخًا ^(٤٤) . قَلَّتْ : إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : " كَانُوا شَيْوَخًا " أَيْ : هُمْ فِي مَرْتَبَةِ مُتَدْنِيَّةٍ مِنَ الْوَثَاقَةِ لَا تَشْفِي الْغُلَةَ .

^(٣٩) الخطيب ، الجامع لأخلاق الراوي والساقع ٢٠١/٢.

^(٤٠) أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله أبو نعيم ، حلية الأولياء ، ١٥٦/٧ (١٩٨٥ م) .

^(٤١) ابن حبان ، المخروجين ١٩/١ .

^(٤٢) ابن حبان ، المخروجين ٤٧/١ .

^(٤٣) محمد بن عمر العقيلي ، الضعفاء الكبير ١٣١/٤ (١٩٨٤ م) .

^(٤٤) الخطيب ، تاريخ بغداد ١٨٨/٧ .

هـ- التعمت بسبب التعصب لمذهب أو الاختلاف في الاعتقاد .

قد يكون التعمت من لدن الناقد باعثه التعصب لمذهبة فيقبح في المخالف له لأجل ذلك ؛ ومن من صدر منه مثل هذا التعمت الإمام الكبير يحيى بن معين - ساحمه الله وغفر له - إذ تعمت حين سُئلَ عن الإمام الشافعي (ت ٤٢٠٤ هـ) فقال عنه : ليس بشيء ، حكى الذهبي قال : " قال ابن عبد البر : قد صَحَّ من طرق عن ابن معين أنه يتكلم في الشافعي .

قلتُ (يعني : الذهبي) : قد آذى ابن معين نفسه بذلك ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي ولا إلى كلامه في جماعة من الأئمة كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس فإنما نقبل قوله دائمًا في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده ، فإذا انفرد بتوثيق من ليه الجمهور أو بتضييف من وثقه الجمهور وقبلوه فالحكم لعموم أقوال الأئمة لا يمن شدًّا فإنَّ أبا زكرياء من أحد أئمة هذا الشأن وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال وغالبه صواب وجيد ، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطوه في اجتهاده بما قلناه فإنه بشر من البشر وليس بمعصوم بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة ويضعفه تارة أخرى ؛ يختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت ، وكلامه - يعني ابن معين - في الشافعي ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهاد وإنما هذا من فلتات اللسان بالهوى والعصبية فإنَّ ابن معين كان من الحنفية العُلَّة في مذهبة وإنْ كان مُحَدِّثاً^(٤٥) .

هذا وقد يكون تعمت الناقد باعثه الاختلاف في الاعتقاد ، ومن ذلك صنيع الإمام أبي إسحاق الجوزجاني^(٤٦) (ت ٢٥٩ هـ) في كتابه (أحوال الرجال) ، قال الحافظ ابن حجر في اللسان : " ومن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحة عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلبَ أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقي وعبارة طلقة (مثل قوله : زائغ ساقط ، ومفترِّ وزائغ عن الحق ..) حتى إنه أخذ يُلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبد الله بن موسى وأساطير الحديث وأركان الرواية فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رحلا ضعفه قبل التوثيق ، ويتحقق به عبد الرحمن بن يوسف بن خرائش المحدث الحافظ

^(٤٥) الذهبي ، الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردًا ، ٣٠ و ٢٩.

(ت ٢٨٣ هـ) ؛ فإنَّه من غلاة الشيعة بل تُسِّبَ إلى الرفض فِيَّا في جرمه لأهل الشام للعداوة البَيْنَة في الاعتقاد ^(٤٦).

وقال ابن حبان عن الجُوزجاني في الثقات : " كان حريري المذهب ولم يكن بداعية إليه وكان صلبا في السنة حافظاً للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره " ^(٤٧).

و- التعنت في تضليل راوٍ بدعوى كثرة روایته المناكير في توايلفه ؛ ومن ذلك ما قيل في حقِّ
أحمد بن الحسين أبي زرعة الرّازى الصغير (ت ٣٧٥ هـ) ؛ قال الخطيب البغدادي : " كان
حافظاً متقدماً ثقة رحل في الحديث وسافر الكثير وحالس الحفاظ وجمع التراجم والأبواب " ^(٤٨)
قال الإمام الذهبي : " صدوق ومن تكلّم فيه تعنتَ بأنه يكثر من روایة المناكير في توايلفه " ^(٤٩)
وقال في تذكرة الحفاظ : " له تصانيف كثيرة يروي فيها المناكير كغيره من الحفاظ ولا يبين
حالها وذلك مما يُزري بالحافظ " ^(٥٠). قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان : " ما عُرفَ مَنْ هو
الذِّي تَكَلَّمَ فِيهِ " ^(٥١).

ز- التعنت بسبب ضيق أفق الناقد وضعف تصوّره ولذلك صورتان :

الأولى : تضليل راوٍ بحُجَّةِ صحبته لراوٍ متكلّم فيه ؛ ومن أمثلة ذلك كلام الحاكم النيسابوري في محمد بن الفرج الأزرق (ت ٢٨٢ هـ) بحُجَّةِ صحبته الحسين بن علي الكرآبيسي (ت ٤٨ هـ) ؛ فإنه كان يقول " لفظي بالقرآن مخلوق" قال الإمام الذهبي في الميزان في ترجمة الأزرق : " معروف قوله جزء سمعناه يروي عن حجاج بن محمد وجماعة وهو صدوق تكلم فيه الحاكم بحُجَّةِ صحبته الحسين الكرآبيسي وهذا تعنت زائد مع أنه يروي عن الدارقطني أنه قال : لا بأس به فطعن عليه في اعتقاده ،

^(٤٦) ابن حجر ، لسان الميزان ١٦/١.

^(٤٧) ابن حبان ، الثقات ٨/٨٢٠ = وقال ابن عدي في ترجمته : كان شديداً في الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل عن علي". قال الحافظ ابن حجر بعدما نقل كلام ابن عدي : "رأيت في نسخة من كتاب ابن حبان: حريري المذهب وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي النسبة إلى حريري بن عثمان المعروف بالتناسب (قال ابن حجر)؛ وكتاب ابن عدي يؤيد هذا".

عبد الله بن عدي، الكامل في الصعفاء ١/٣١٠ (١٩٨٨).

أحمد بن علي بن حجر ، تهذيب التهذيب ١/١٥٩ (١٩٨٤).

^(٤٨) الخطيب ، تاريخ بغداد ٤/١٠٩.

^(٤٩) الذهبي ، ميزان الاعتدال ١/٢٢٨.

^(٥٠) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٣/٣٠٠.

^(٥١) ابن حجر ، لسان الميزان ١/١٥٨.

وقال البرقاني قال الدارقطني: هو ضعيف ^(٥٢). وقال الخطيب البغدادي: " سُئل أبو بكر البرقاني وأنا أسمع محمد بن الفرج الأزرق فقال : قال لي الدارقطني هو ضعيف قلتُ (يعني : الخطيب) : أما أحاديثه فصحاح وروياته مستقيمة لا أعلم فيها شيئاً يستنكر ولم أسمع أحداً من شيوخنا يذكره إلا بجميلٍ سوى ما ذكرته عن البرقاني آنفاً فالله أعلم ، وذكر الحكم أبا عبد الله بن البيّع أنه سمع الدارقطني يقول : محمد بن الفرج الأزرق لا بأس به من أصحاب الكرايسبي يطعن عليه في اعتقاده" ^(٥٣). وأما نفور الناس من الكرايسبي ؛ فلأنه كما أشرت قبل قليل كان يقول : " لفظي بالقرآن مخلوق " وكان قد تكلم في الإمام أحمد وحصلت بذلك حفوة بينه وبين الإمام فتركه وترك الناس الأخذ عنه ، قال ابن عدي في ترجمة الكرايسبي : " له كتب مصنفة ذكر فيها اختلاف الناس من المسائل وكان حافظاً لها وذكر في كتبه أخباراً كثيرة ولم أحد منكراً غير ما ذكرت من الحديث والذي حمل الإمام أحمد بن حنبل عليه من أجل اللفظ في القرآن فأماماً في الحديث فلم أر به بأساً سمعت الإمام بن عبد الله الشافعي يقول - يخاطب المتعلمين لمذهب الشافعي ويقول لهم: اعتبروا بهذين النفسين حسين الكرايسبي وأبو ثور الحسين في علمه وحفظه وأبو ثور لا يعشرون في علمه فتكلم فيه الإمام بن حنبل في باب اللفظ فسقط وأثنى على أبي ثور فارتفع للزومه السنة" ^(٥٤).

وقال الخطيب البغدادي : كان فهماً عالماً وله تصانيف كثيرة في الفقه وفي الأصول تدل على حسن فهمه وغزاره علمه.. وحديث الكرايسبي يعزُّ جدًا وذلك أنَّ الإمام بن حنبل كان يتكلُّم فيه بسبب مسألة اللفظ وكان هو أيضاً يتكلُّم في الإمام فتحنَّبَ الناسُ الأخذَ عنه لهذا السبب ^(٥٥).

الثانية : تبرّم الناقد بأجزاء حديثية رواها عن أحد الرواية الثقات فلم تتفق عنه لتزول إسناده فيها ؛ ومن أمثلة ذلك تعرِّيضُ الإمام الحافظ حمزة بن محمد بن علي الكتَّاني (ت ١٣٥٧ـ) بأجزاء رواها عن ابن حُوصَاء أبي الحسن أحمد بن عمير الدمشقي (ت ١٣٢٠ـ)، قال الإمام الذهبي في التذكرة في ترجمة ابن حُوصَاء : " الإمام الحافظ النبيل محمد الشام ... جمع وصنف وتكلم على العلل والرجال... قال حمزة الكتَّاني: عندي عن ابن حُوصَاء مائتا جزءٍ ليتها كانت بياضاً وترك حمزة الرواية عنه أصلًاً . قلت (يعني: الذهبي): هذا تعنتٌ من حمزة والظاهر أنه تبرّم بالمأني حزءٍ لترويَّها عند حمزة ولا تتفق عنه ؛ فإنَّ ابن حُوصَاء من صغار شيوخه وقال أبو عبد الرحمن السُّلْمي: سألهُ

^(٥٢) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٢٩٤/٦ و ٢٩٥.

^(٥٣) الخطيب ، تاريخ بغداد ١٥٩/٣ و ١٦٠.

^(٥٤) ابن عدي ، الكامل في الضغفاء ٣٦٦/٢.

^(٥٥) الخطيب ، تاريخ بغداد ٦٥/٨.

الدارقطني عن ابن حُوصاء فقال : تفرّد بِأحاديثٍ ولم يكن بالقويّ قلت (يعني : الذهبي) : الرجل صدوق حافظ وَهُمْ في أحاديث مغمورة في سَعَةِ ما روى " ^(٥٦) .

ح - التَّعْنَتُ بِسَبِبِ مُحاكَاهٍ وَمُتَابَعَةِ النَّاقدِ شَيْخَهُ فِي تَضْعِيفِ راوٍ مِنَ الرَّوَاةِ ؛ وَقَدْ وَقَعَ هَذَا لِابْنِ سَعْدٍ صَاحِبِ الطَّبِيقَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرَّوَاةِ ؛ إِذْ ضَعَفُوهُمْ تَبَعًا لِشَيْخِهِ الْوَاقِدِيِّ ، وَكَانَ الْوَاقِدِيُّ مُنْهَرِفًا عَنْ أَهْلِ الْعَرَاقِ فَجَرَحَ بَعْضُهُمْ مُتَأثِّرًا بِهَذَا السَّبِبِ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي هَدِيِّ السَّارِي حِينَ أَوْرَدَ تَرْجِمَةً مُحَارِبَ بْنَ دِثارٍ : " قَالَ ابْنُ سَعْدٍ : لَا يَحْتَجُونَ بِهِ قَلْتُ (يعني : ابْنُ حَجْرٍ) : بِلَ احْتَجَ بِهِ الْأَئمَّةُ كُلُّهُمْ وَقَالَ أَبُو زَرْعَةَ : مَأْمُونٌ ؛ وَلَكِنَ ابْنُ سَعْدٍ يَقْلِدُ الْوَاقِدِيَّ وَالْوَاقِدِيَّ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْانْحرافِ عَلَى أَهْلِ الْعَرَاقِ فَاعْلَمُ ذَلِكَ تَرْشِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ " ^(٥٧) . وَفِي تَرْجِمَةِ نَافِعٍ ابْنِ عَمْرَ الْجُمْحَىٰ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ : " قَالَ ابْنُ سَعْدٍ : كَانَ ثَقَةُ قَلِيلٍ الْحَدِيثِ فِيهِ شَيْءٌ ، قَلْتُ (يعني : ابْنُ حَجْرٍ) : احْتَجَ بِهِ الْأَئمَّةُ وَقَدْ قَدَّمَانِي أَنْ تَضْعِيفَ ابْنِ سَعْدٍ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لَا عَتِمَادَهُ عَلَى الْوَاقِدِيِّ " ^(٥٨) .

ط - التَّعْنَتُ عَلَى وَجْهِ المَزَاحِ ؛ أَخْرَجَ الْخَطِيبُ فِي تَارِيخِهِ بِسَنَدِهِ قَالَ : " أَخْبَرَنَا الْبَرْقَانِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حَامِدَ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسِينِ الْحَاكِمَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ أَحْمَدَ الْجَوَهْرِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّائِغَ يَقُولُ : اجْتَمَعَ عَلَيْيَنِي وَأَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةِ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ وَعَفَانَ بْنِ مُسْلِمٍ فَقَالَ عَفَانَ (هُوَ ابْنُ مُسْلِمِ الصَّفَارِ) : " ثَلَاثَةٌ يَضْعُفُونَ فِي ثَلَاثَةِ ؛ عَلَيْيَنِي وَأَحْمَدَ بْنِ حَمَادَ بْنِ زَيْدَ وَأَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلِ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةِ فِي شَرِيكٍ قَالَ عَلَيْيَنِي وَأَرْبَعُهُمْ قَالَ : مِنْ ذَاكَ قَالَ : عَفَانَ فِي شَعْبَةِ . قَالَ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ (يعني الْجَوَهْرِيَّ) : وَكُلُّ هُوَلَاءِ أَقْوَيَاءِ لَيْسَ فِيهِمْ ضَعِيفٌ وَلَكِنَّ قَالَ هَذَا عَلَى وَجْهِ المَزَاحِ " ^(٥٩) . قَالَ الْإِمامُ الْذَّهَبِيُّ تَعْلِيقًا عَلَى هَذِهِ الْقَصَّةِ : " هَذَا عَلَى وَجْهِ المَزَاحِ وَالْتَّعْنَتُ فِيْهِمْ أَرْبَعُهُمْ كَتَبُوا عَنِ الْمَذْكُورِيْنِ وَهُمْ أَحَدَاثٌ فَغَيْرُهُمْ أَثَبَتُ فِي الْمَذْكُورِيْنِ مِنْهُمْ " ^(٦٠) .

^(٥٦) الْذَّهَبِيُّ ، تَذْكِرَةُ الْحَفَاظِ ٧٩٥/٣.

^(٥٧) أَحْمَدُ بْنُ عَلَيْيَنِي وَلَا يَحْتَجُونَ بِهِ دِثارٌ .

قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي تَرْجِمَةِ مُحَارِبَ بْنِ دِثارٍ : " لَهُ أَحَادِيثٌ وَلَا يَحْتَجُونَ بِهِ وَكَانَ مِنَ الْمَرْجَنَةِ الْأَوَّلِيِّ ؛ الَّذِينَ كَانُوا يُرْجَحُونَ عَلَيْهِ وَعُثْمَانَ وَلَا يَشْهُدُونَ بِإِيمَانِهِ وَلَا كُفُرِّهِ " .

ابْنُ سَعْدٍ ، الطَّبِيقَاتُ الْكَبِيرَى ٣٠٧/٦.

^(٥٨) ابْنُ حَجْرٍ ، هَدِيِّ السَّارِي ٤٤٧ . وَانْظُرْ : ابْنُ سَعْدٍ ، الطَّبِيقَاتُ الْكَبِيرَى ٤٩٤/٥ .

^(٥٩) الْخَطِيبُ ، تَارِيخُ بَغْدَادٍ ٢٧٢٢/١٢ .

^(٦٠) الْذَّهَبِيُّ ، تَذْكِرَةُ الْحَفَاظِ ٣٨٠/١ .

المطلب الثالث: معيار التعنت في حقّ نقاد المحدثين.

يُراد من عقد هذا المطلب محاولة الإجابة عن السؤال الآتي حول واقع ومعيار التعنت في حقّ نقاد المحدثين:
هل هو أمر مطلق أم نسبي؟

إنَّ الناظر في أحوال النقاد الذين غلبَ على أحکامهم التشدُّد في الرواية يجدُ أنَّ معيارَ التعنتِ فيما ليس مطلقاً بل هو نسبي؛ فالإمام يحيى القطان على تشدُّده إلَّا أنه قد يترك حديث الرجل لأجل منهجه اختطه وبرغم ذلك فهو يُنبه على أنَّ تركه لذلك الرواية لا يعني نبذ حديشه بالكلية وإنما الأمر بالنسبة للقطان منهجه لا يرغُبُ في الخروج عنه؛ أخرج العقيلي بسنده إلى علي بن المديني قال: "سمعت يحيى وذُكر عمر بن الوليد الشنِّي فقال بيده يحرِّكها كأنه لا يقويه فاسترجعتُ أنا. فقال: مالك؟ قلت: إذا حرَّكت يديك فقد أهلكته قال ليس هو عندي مِمَّا أعتمد عليه، ولكنه لا بأس به" ^(٦١).

هذا وإنَّ عمرَ بن الوليد الشنِّي الذي لا يتفق ومنهج القطان قد اعتقدَ به أبو حاتم الرازى ووثقه يحيى ابن معين على ما عُرف كلُّ منهما بالتعنت ووثقه أبو زرعة الرازى واعتقد به الإمام أحمد وقال مرّة : شيخ ثقة فليتَأْمَلْ هذا النموذج الذي يبرز لك نسبة التعنت قال ابن أبي حاتم : "أخبرنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلَّي قال: قال أبي عمر بن الوليد الشنِّي: ليس به بأس وقال مرة أخرى: شيخ ثقة ..(و) عن يحيى بن معين قال: عمر بن الوليد الشنِّي ثقة .. (و) سألت أبي عن عمر بن الوليد الشنِّي فقال: ما أرى بحديشه بأساً ومن تتبع عمر (وَجَدَ) أنَّ عامة حديشه عن عكرمة فقط ما أقلَّ ما يجوز به إلى ابن عباس لا شبهه شبيب بن بشر الذي جعل عامة حديشه عن عكرمة عن ابن عباس ..(و) سألت أبا زرعة عن عمر بن الوليد الشنِّي فقال: ثقة" ^(٦٢).

يقول الإمام الترمذى في بيان أنَّ معيار التعنت ليس مضطراً بل هو متفاوت ونسبي: "إنَّ كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم؛ لأنَّه أفهمهم بالكذب ولكنه تركهم حال حفظهم. ذُكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يُحدث من حفظه مرة هكذا ومرة هكذا

^(٦١) العقيلي ، الصعفاء الكبير ١٩٤/٣ .

^(٦٢) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ١٣٩/٦ .

لا يثبت على رواية واحدة تركه وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القبطان عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة^(٦٣).

وإذا نظرنا في حال الإمام ابن حبان الذي اشتهر بعناته وشدة في نقد الرجال - حتى قال الإمام الذهبي كما أشرنا آنفا : ابن حبان ربما قصّب الثقة (أي : عابه وطعن فيه) حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه - نجد بالمقابل لذلك أنَّ من العلماء من نسبه إلى التساهل فقالوا : إنَّه متسهل في توثيق الرواية . قال الشيخ اللكتوني في كتابه الرفع والتكميل : " وقد نسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان وقالوا : هو واسع الخطُّ في باب التوثيق يوثق كثيراً ممَّا يستحقُ الجرح، وهو قول ضعيف " وعلق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على ما حكاه اللكتوني فقال : إنَّه على ما يبدو متسهل في التعديل ، متشدد في الجرح ، وقد اشتهرَ تساهله في التوثيق اشتهاراً كبيراً ؛ إذ كلُّ راوٍ انتفتْ جهالة عينه كأنَّ ثقةً عنده إلى أنْ يتبيَّنَ حرجه ، وقد نصَّ على تساهله هذا غيرُ واحدٍ من العلماء القدامى والمتَّهرين .."^(٦٤). هذا ولم يشر الشيخ لهؤلاء العلماء الذين وصفوه بالتساهل . ومن الدلائل على نسبة التعمت أيضًا عند نقاد المحدثين أنَّ العجلي الذي تقدم تعمته في الشافعي وتضعيفه إياه نجده يوصف بالتساهل في التوثيق مثل ابن حبان يقول الملمي اليماني في الأنوار الكاشفة : " توثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع ، وتساهل ابن حبان يرجع إلى قاعده : العدلُ من لم يُعرف فيه الجرح فإنها تقضي توثيق كثير من مجھولين الحال عند غيره"^(٦٥).

هذا ومتى يؤكَّد أنَّ التعمتَ نسيي عند ابن حبان ما وقع من تعريضه بصناعة الجوزجاني ومجازفاته في الجرح إذ قال : "... و كان صَلَباً في السنة حافظاً للحديث إلا أنه من صلاتبه ربما كان يتعدى طوره"^(٦٦).

ومن النماذج التي تعدُّ أيضاً دليلاً على أنَّ التعمتَ نسيي وليس مطلقاً ما حكاه الإمام الذهبي عن تعمت عبد الرحمن بن مهدي مع كونه معروفاً بالتساهل قال الذهبي : " قال علي بن المديني ذكر عبد الرحمن ابن مهدي روح بن عبادة . فقلت : لا تفعل فإن هنا قوماً يحملون كلامك فقال : أستغفر الله ثم دخل فتوضاً يذهب إلى أنَّ الغيبة تنقض الوضوء وقيل : إنَّ عبد الرحمن تكلم فيه ؛ وهم في إسناد حديث " (علق الذهبي على صناعة ابن مهدي بقوله) : " هذا تعمت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألواناً كثيرة من الحديث فوهم في إسناد ؛ فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه لاغترف له ذلك أسوة نظرائه

(٦٣) محمد بن عيسى الترمذى ، العلل الصغير ٧٤٤ (١٩٣٨).

(٦٤) محمد بن عبد الحى اللكتونى ، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ٣٣٥ (١٩٨٧).

(٦٥) عبد الرحمن بن يحيى الملمي ، الأنوار الكاشفة ٧٢ (١٩٩١).

(٦٦) ابن حبان ، الثقات ٨٢/٨.

ولسنا نقول: إن رتبة روح في الحفظ والإتقان كرتبة يحيى القطان بل ما هو بدون عبدالرزاق ولا أبي النّضر^(٦٧).

ولكي نعلم أنَّ التّعنتَ نسيٌ وليس على إطلاقه وأنْ ليس كُلُّ حرجٍ يصدر من المتعنت لا يعتدُ به — أسوق في هذا المقام كلام الذهبي في كتابه (منْ يعتمدُ قولهُ في الجرح والتعديل) إذ يقول : " عبد الرحمن بن مهدي كان هو ويجي القطان قد اندُدوا لنقد الرجال وناهيك بِهِما جاللةً وعلماً وفضلاً ؛ فمن جرحاه لا يكاد والله يندرملُ جرحة ، ومن وثقاه فهو الحجّة المقبول ، ومن اختلفا فيه اجتهدَ في أمرِه وَنَزَلَ عن درجة الصحيح إلى الحسن^(٦٨) .

المطلب الرابع: آثار التّعنت في واقع علم الجرح والتعديل.

إنَّ التّعنتَ بوصفه ظاهرة بُرّزت في أواسط نقاد الحديث كانَ له آثارٌ جليةٌ في واقع علم الجرح والتعديل ، وهذه الآثار منها الإيجابي ومنها السلبي وفيما يأتي بيان ذلك :

أ— الآثار الإيجابية للّتعنت.

ويمكن إبراز ذلك في الآتي:

١- بيان قوّة علم الجرح والتعديل؛ فوجود النقّاد الجهابذة المتعنتين ظاهرة صحيحة في بيعة المحدثين من حيث إنّها تدلُّ على أنَّ علم الجرح والتعديل كانَ راسخ الأركان شامخ البُنيان ، وأنَّ القائمين عليه ليس عندهم هواة أو تسمُّح يُفضي إلى التّقصير أو الخلل ، ومن هنا نجد الإمام الذهبي يقول في القسم الأول مِنْ أقسام مَنْ تكلّموا في الرجال : " قسم منهم متّعنت في الجرح متّشتّت في التعديل، يغمز الرواية بالغلطتين والثلاث فهذا إذا وثق شخصاً فعَضَّ على قوله بنواجذك وتمسّك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر: هل وافقه غيره على تضعيفه"^(٦٩) .

٢- التّأكيد على شدّة الورع والتّقوى عند علماء الجرح والتعديل وبيان عظيم الاحتياط لديهم في ذبِّ الكذبِ والغلط عن سَنَة رسول الله ﷺ. قال الخطيب البغدادي : " ينبغي للمحدث أن

^(٦٧) الذهبي ، سير أعلام النّبلاء ٩/٤٠٦.

^(٦٨) محمد بن أحمد الذهبي ، منْ يعتمدُ قولهُ في الجرح والتعديل ١٦٧ (١٩٨٤م).

^(٦٩) الذهبي ، منْ يعتمدُ قولهُ في الجرح والتعديل ١٥٨.

يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ وذوي الإتقان والضبط ... ^(٧٠). وأخرج الخطيب بإسناده إلى أبي بكر محمد بن خلاد الباهلي قال: أتيتُ يحيى (يعني: ابن سعيد القطان) مرة فقال لي: أين كنت؟ فقلتُ: كنت عندَ ابن داود فقال: إن لأشفق على يحيى من ترك هؤلاء الرجال الذين تركهم فيك يحيى وقال: لأن يكون خصمي رجل من عرض الناس شكت فيه فتركته أحبَّ إلىَّ من أن يكون خصمي النبي ﷺ ويقول : بلغك عني حديث سبق إلى قلبك أنه وَهُمْ فلم حدثت به ^(٧١) .

وحكى الإمام المزي قال : " قال هارون بن بشير الرازي: رأيتُ يحيى بن معين استقبل القبلة رافعاً يديه يقول: اللهم إِن كنْتُ تكَلَّمْتُ فِي رَجُلٍ وَلَيْسَ هُوَ عِنْدِي كَذَابًا فَلَا تَعْفُرْ لِي " ^(٧٢) .

وحكى الحافظ المزي أيضاً قال: " قال جعفر بن محمد بن كِزَال: كنت مع يحيى بن معين بالمدينة فمرض مرضه الذي مات فيه وتوفي بالمدينة فحمل على سرير رسول الله ﷺ ورجل ينادي بين يديه هذا الذي كان ينفي الكذب عن حديث رسول الله ﷺ ، وقال أحمد بن محمد بن غالب: لما مات يحيى بن معين نادى إبراهيم بن المنذر الحزامي: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَشَهِدْ حِنَازَةَ الْمُؤْمِنِ عَلَى حِدَثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلِيَشُهِدْ " ^(٧٣) .

٣- فرزُ الرواية المتقددين للحديث من غير المتقين ؛ لأنَّ عالم الجرح والتعديل المتعنتُ أشبه بالمصفاةِ دققةِ الثقوب لا يبقى فيها إلا من هو أهل للبقاء بصرف النظر عن صلاح وديانة أولئك الرواة ،

أخرج الخطيب بإسناده عن أبي بكر محمد بن مهرويه بن سنان الرازي يقول: سمعت علي ابن الحسن بن الجُنيد يقول: سمعت يحيى بن معين يقول : إنما لنطعنُ على أقوام لعلهم قد حطوا رحالمُ في الجنة منذ أكثر من مائة سنة . قال الخطيب: " كلامُ يحيى بن معين هذا فيه بيان أنَّ من عَلِمَ مِنْ حَالِ الرِّوَاةِ أَمْرًا لَا يَجُوزُ مَعَهُ قَبْولُ رَوَايَتِهِمْ وَجَبَ عَلَيْهِ إِظْهَارُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يُكْتَفِي فِي قَبْولِهِ بِحُرْدِ الصِّلَاحِ وَالْعِبَادَةِ كَمَا لَا يُكْتَفِي بِذَلِكَ فِي قَبْولِ الشَّهَادَةِ " ^(٧٤) .

بـ الآثار السلبية للتعنت

^(٧٠) الخطيب ، الجامع لأخلاق الرواية والساقع . ٩١/٢ .

^(٧١) الخطيب ، الجامع لأخلاق الرواية والساقع . ٩١/٢ .

^(٧٢) المزي ، مذنب الكمال . ٥٥٤/٣١ .

^(٧٣) المزي ، مذنب الكمال . ٥٦٧/٣١ .

^(٧٤) الخطيب ، الجامع لأخلاق الرواية والساقع . ٢٠١/٢ .

أمّا الآثار السلبية للتعنت فعديدة ؛ إذ كلُّ شيء زاد عن حدّه انقلبَ إلى ضدّه ، ويمكنُ إبراز هذه الآثار في الآتي:

١- ظهورُ العصبية المذهبية وغيابُ الإنفاق العلمي أحياناً؛ فقد نجم عن التعنت تعصبُ الناقد في بعض الأحيان للمذهب الذي ينتمي إليه (فقهياً أو عقدياً) دونما وجه حقٌّ ، الأمر الذي يجعله يقدح في كلٍّ من كان على غير شاكلته في المذهب، ومن أمثلة ذلك ما تقدم بيانه من طعن الإمام يحيى بن معين - رحمة الله - في الإمام الشافعي - رحمة الله - ؛ فقد كان يحيى متعصباً لمذهب أبي حنيفة النعمان - رحمة الله - قال الإمام الذهبي : " قد آذى ابن معين نفسه بذلك ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي ... وكلامه في الشافعي ليس من هذا اللفظ الذي كانَ عن اجتهاد وإنما هذا من فلتات اللسان بالموى والعصبية فإنَّ ابنَ معينَ كانَ من الحفيفية العُلَا في مذهبِه وإنْ كانَ مُحَدِّثاً " ^(٧٥).

قال الحافظ ابن حجر : " ومن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرمه عداوة سبها الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلبَ أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النَّصْبِ وشهرة أهلها بالتشيع ... ويلتحق به عبد الرحمن ابن يوسف بن خراش المحدث الحافظ ؛ فإنه من غلاة الشيعة بل تُسبَّ إلى الرفض فيتأنى في جرمه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد " ^(٧٦).

وينبغي التنبيه هنا إلى أنَّ العصبية التي لا ينظمها الإنفاق في هذا المقام تهدى الطاقاتِ والكافياتِ العلمية ولأجل ذلك نجد الإمام علي بن المدين يقول: " لو تركتُ أهل البصرة لحال القدر ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي يعني التشيع خربت الكتب قال الخطيب : قوله (خربت الكتب) يعني لذهب الحديث " ^(٧٧).

هذا وبالجملة فالتعصب والموى منهي عنه بتصريح القرآن الكريم وذلك قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿يَا ذَاوُوْدِ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيقَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعْ الْهَوَى فَيُضِلُّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ [ص: ٢٦]. وعليه فالناقد حاكم ينبغي عليه أن لا ينجرف وراء هوى أو عصبية.

^(٧٥) الذهبي ، الرواية الثقات المتكلّم فيهم مما لا يوجب ردًا . ٣٠ و ٢٩ .

^(٧٦) ابن حجر ، لسان الميزان ١٦/١ .

^(٧٧) الخطيب ، أحمد بن علي الخطيب ، الكفاية في علم الرواية ١٢٩ (دون تاريخ).

٢- حرمانُ الأمة من كثيـر من الروايات الصحيحة بتضـييف راوٍ مطلقاً؛ بـحرـد وـهمـه في حـديثـهـ بـعـينـهـ. قال الإمام الـذهـيـ في تـرـجمـةـ إـبـراهـيمـ بنـ طـهـمانـ : " ثـقـةـ مـتـقنـ منـ رـجـالـ الصـحـيـحـيـنـ وـكانـ مـرـجـحـاـ ؛ فـهـذـاـ رـجـلـ عـالـمـ كـبـيرـ الـقـدـرـ بـخـرـاسـانـ أـخـطـأـ فيـ مـسـأـلـةـ فـكـانـ مـاـذـاـ؟ـ أـفـيـمـجـردـ إـلـرـاجـ ؛ يـضـعـفـ حـديـثـ الثـقـةـ وـيـهـدـرـ؟ـ فـقـدـ كـانـ مـنـ هـوـ أـكـبـرـ مـنـ إـبـراهـيمـ مـرـجـحـاـ بـمـاـ لـاـ يـوـجـبـ رـدـاـ" (٧٨) .

٣- العداوةُ والقطيعةُ التي لا داعي لها فيما بين أهل العلم بسبب اختلاف وجهات النظر العلمية؛ فالتعنتُ في الجرح الذي باعثه المعاصرة في السنّ أو اختلاف الاجتهاد والنظر في مسألة علمية أو العمل بحديث ما أو تركه يُفضي في الحقيقة إلى العداوة التي لا داعي لها بين العلماء ، ويضيف صدور بعضهم على بعض؛ إذ الأصل أنَّ الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية ، ومن نماذج هذا اللون من التعنت كلام الإمام محمد بن أبي ذئب في الإمام مالك بن أنس-رحمهما الله- ؛ لأنَّ مالكا لم يأخذ بمقتضى حديث النبي ﷺ: " البيعان بالخيار ما لم يتفرق... " (٧٩) ، لمخالفته عملَ أهل المدينة ؛ فقد أورد عبد الله بن حنبل في العلل عن أبيه أنه قال : " قالوا لابن أبي ذئب إن مالكا يقول: ليس البيعان بالخيار فقال ابن أبي ذئب: هذا خبر موطاً في المدينة ... يُستتاب مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه " (٨٠) . زاد الإمام الذهبي في السير : " ثم قال أحمـدـ: هو أورع وأقـولـ بالـحـقـ مـنـ مـالـكـ . قـلتـ (يعـنيـ الـذـهـيـ): لوـ كـانـ وـرـعـاـ كـمـاـ يـنـبـغـيـ لـماـ قـالـ هـذـاـ الـكـلـامـ الـقـبـيـحـ فـيـ حـقـ إـمـامـ عـظـيـمـ ؛ فـمـالـكـ إـنـماـ لـمـ يـعـمـلـ بـظـاهـرـ الـحـدـيـثـ ؛ لـأـنـهـ رـآـهـ مـنـسـوـخـاـ وـقـبـلـ عـملـ بـهـ وـحـمـلـ قـولـهـ (حتـىـ يـتـفـرـقـاـ) عـلـىـ التـنـفـظـ بـإـيجـابـ وـالـقـبـولـ فـمـالـكـ فـيـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ وـفـيـ كـلـ حـدـيـثـ لـهـ أـجـرـ وـلـاـ بـدـ؟ـ إـنـاـ صـابـ إـزـدـادـ أـجـرـ آـخـرـ ، وـإـنـماـ يـرـىـ السـيـفـ عـلـىـ مـنـ أـخـطـأـ اـجـتـهـادـ الـحـرـوـرـيـةـ ، وـبـكـلـ حـالـ فـكـلـامـ الـأـقـرـانـ بـعـضـهـمـ فـيـ بـعـضـ لـاـ يـعـوـلـ عـلـىـ كـثـيرـ مـنـهـ فـلـاـ نـقـصـتـ جـلـالـةـ مـالـكـ بـقـوـلـ اـبـنـ أـبـيـ ذـئـبـ فـيـهـ وـلـاـ ضـعـفـ الـعـلـمـاءـ اـبـنـ أـبـيـ ذـئـبـ بـمـقـالـتـهـ هـذـهـ بـلـ هـمـاـ عـالـمـاـ الـمـدـيـنـةـ فـيـ زـمـانـهـماـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـاـ وـلـمـ يـسـنـدـهـاـ إـلـامـ أـحـمـدـ (يعـنيـ: قـصـةـ اـسـتـابـةـ مـالـكـ) فـلـعـلـهـ لـمـ تـصـحـ" (٨١) .

وكذا من نماذج ذلك قول ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي شيخ مالك في أبي الزناد عبد الله بن ذكوان : ليس بثقة ولا رضيٌّ ؛ حكى الإمام الذهبي قال : " قال إبراهيم ابن المنذر

(٧٨) الـذـهـيـ ، الـرـوـاـةـ الثـقـاتـ الـمـتـكـلـمـ فـيـهـمـ بـمـاـ لـاـ يـوـجـبـ رـدـاـ . ٣٥

(٧٩) محمد بن إسماعيل البخاري ، الجامع الصحيح كتاب البيوع ، باب: باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ٧٤٣/٢ (١٩٨٧م).

(٨٠) أـحمدـ بنـ مـحـمـدـ بنـ حـنـبـلـ ، الـعـلـلـ وـمـعـرـفـةـ الـرـجـالـ ٥٣٩/١ (١٩٨٨م).

(٨١) الـذـهـيـ ، سـيـرـ أـعـلـامـ النـبـلـاءـ ١٤٣١ وـ١٤٢/٧ .

الحزامي: هو كان سبب جلد ربيعة الرأي ، ثم ولي بعد ذلك المدينة فلان التيمي فأرسل إلى أبي الزناد فطئين عليه بيته فشفع فيه ربيعة. (قلت: يعني الذهبي): تؤول الشحنة بين القراءة إلى أعظم من هذا. قال الإمام الذهبي: ولما رأى ربيعة أنَّ أبا الزناد يهلك بسيه ما وسعه السكوت فأحرجوا أبا الزناد وقد عاينَ الموت وذُبِلَ ومالت عنقه تسأل الله السلامه...و انعقد الإجماع على أنَّ أبا الزناد ثقة رضي، وقيل: كان مالك لا يرضى أبا الزناد وهذا لم يصح وقد أكثر مالك عنه في موطنه^(٨٢). وقال الحافظ ابن حجر : " لم يلتفت الناس إلى ربيعة في ذلك للعداوة التي كانت بينهما بل وثقوه وكان سفيان الثوري يسميه أمير المؤمنين واحتاجَ به الجماعة"^(٨٣). ومن ذلك أيضاً طعن كلٌّ من الإمامين مالك بن أنس و محمد بن إسحاق - رحمهما الله - في الآخر ؛ أخرج ابن أبي حاتم بسنده من طريق يحيى بن آدم قال أخينا ابن إدريس قال: كنت عند مالك بن أنس وقال له رجل: يا أبا عبد الله إني كنت بالرَّي عند أبي عبيد الله وعند محمد بن إسحاق فقال محمد بن إسحاق: اعرضوا عليَّ علم مالك فإني أنا لأوسعهم. فقال مالك: دجال من الدجاجلة يقول: اعرضوا على علمي^(٨٤). وقال الإمام البخاري في جزء القراءة خلف الإمام: " لو صع عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها. وقال إبراهيم بن المنذر ، عن محمد بن فليح : نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ ، وهما من يبحث بحديثهما ، ولم ينفع كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي وكلام الشعبي في عكرمة ، وفيمن كان قبلَهم ، وتأويل بعضهم في العرض والنفس ، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا بيان وحجة ولم يسقط عدالتهم إلا ببرهان ثابتٍ وحجَّة^(٨٥). ٤- الانقصاصُ من قدرٍ من كانَ من أهل العلم وعملَ لدى السلطانِ أو أخذَ جائزة منه أو أجرةً على التحديد من الرواية أو لاعتماد ذلك الرواية صيغة للتحمل هي موضع خلفٍ بين العلماء ؛ فالتعنتُ دفع عدداً من الأئمة إلى الجرح والتقرير بأئمَّة آخرين لوقوعهم في شيءٍ من ذلك، وهذا التعنت في الحقيقة أمرٌ غير مرضٍ ؛ لما له من أثر سليٍ يقتضيه من يريد أن يتنصيد في الماء العكرِ من المستشرقين وغيرهم إذ يظهرُ أولئك الأئمة المجرؤين بلا ذمة ولا أمانة ولا عدالة مع العلم يقيناً أنَّ الأئمة المعتبرين في الجرح غايتهم مزيد التورُّع ولكنه تورُّعٌ زائد عن حدّه،

^(٨٢) الذهبي ، سير أعلام النبلاء / ٤٤٩ و ٤٤٨ .

^(٨٣) ابن حجر ، هدي الساري . ٤١٣ .

^(٨٤) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل . ١٩٣ / ٧ .

^(٨٥) محمد بن إسماعيل البخاري ، بحير الكلام في القراءة خلف الإمام ٣٦ (دون تاريخ) .

وكمَا قيل ما زاد عن حدّه انقلب إلى ضده ، ومن نماذج ذلك كلام الإمام يحيى بن معين في الإمام الزهرى إذ حكى الحاكم قال : " قال له إنسان الأعمش مثل الزهرى؟ فقال: برأته من الأعمش أن يكون مثل الزهرى؛ الزهرى يرى العرض والإجازة وكان يعمل لبني أمية وذكر الأعمش فمدحه فقال: والأعمش فقير صبور مجانبُ السلطان"^(٨٦)، ومن نماذج ذلك أيضًا كلام الإمام يحيى بن معين في الإمام الأوزاعي ؛ قال: " كان الأوزاعي يتدين بالمناولة وفي العرض يقول قرأت وقرئ على"^(٨٧) .

وأمامًا قبول الجوائز فقال الحافظ ابن حجر: " أما قبول الجوائز فلا يقدح .. إلا عند أهل التشديد وجمهور أهل العلم على الجواز"^(٨٨) .

٥- أصبحَ التعنتُ من أحدِ العلماء ذريعةً للآخرين يُشكّون من خلاله في نزاهة حكمه على راوٍ من الرواة ؛ ففي ترجمة همام بن يحيى العوذى (ثقة أخرج له الشیخان) قال ابن عدي: " أخبرني إسحاق بن يوسف أظنه عن عبد الله بن حنبل عن أبيه قال: شهد يحيى بن سعيد(يعنى: القطان) في حداثته بشهادة وكان همام على العدالة يعني: أنَّ همام لم يعدله فتكلم فيه يحيى لهذا "^(٨٩) فهذه الحكاية التي ذكرها الإمام أحمد - رحمه الله - ولم يعاينها هي في مضمونها تجنٌ على الإمام يحيى القطان - رحمه الله - وهو من جلة أئمة الحديث الكبار؛ فهي تقدح في نزاهته وموضوعيته حينما ردَّ روایة العوذى ولم يرتضها.

^(٨٦) الحاكم ، معرفة علوم الحديث ٥٤ .

^(٨٧) يحيى بن معين ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤ / ٤٨٠ (١٩٧٩م).

^(٨٨) ابن حجر ، هدي الساري ٤٢٥ .

^(٨٩) ابن عدي ، الكامل في الضعفاء ٧ / ١٣٠ .

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يمكن الوقوف على النتائج والخلاصات الآتية:

- ١ - التعتُّ طبُّ في الناقد يحمله على التشدد حين الحكم على راوٍ بتضعيقه، مردّه أسباب نفسية أو علمية أو دينية أو تعصب و هوى.
- ٢ - إنَّ أصل التعتُّ في اللغة التشدد والإهلاك وتبرز العلاقة بين المعينين اللغوي والاصطلاحِي للتعنت في حال الناقد المتعنت من خلال أنَّ الناقد حين يتشدد في الحكم على راوٍ من الرواية فإنه يهلكه بتضعيقه له ويُهدِّر روایته.
- ٣ - الأصل في الناقد أن يكون معتدلاً حين إصداره الأحكام على الرواية بعيداً عن التساهل وكذا بعيداً عن التشدد غير المحمود؛ فالاعتدال والوسطية سمة هذه الأمة، وعليه ينبغي تقليل ذلك فيها على صعيد الأفراد والجماعات.
- ٤ - يرجع التعتُّ في الناقد إلى أسباب منها النفسي نحو كيد الخصوم له أو إحراقهم كتبه ومضايقتهم له وكذا الجِبْلَة التي ينشأ عليها الناقد في طفولته وشبيهه أو الاعتداد الزائد بالنفس عنده أو الغيرة فيما بينه وبين أقرانه. ومن هذه الأسباب الحاملة على التعنت ما يكونُ مردّه أمورٌ علمية تتعلق بمنهجيَّة الناقد في التعامل مع الرواية كأن يقوم بتضييف الرواوي بدعوى أنه لم ينصَّ أحد من الأئمَّة على عدالته أو أن يضعفه في عموم روایته؛ لأنَّه غلط في حديث واحد، أو بسبب أنَّ الرواوي مشهور بالفقه لا بالتحديث ويغلب

عليه ذلك. هذا ومن أسباب التعنت ما يكون باعثه دينياً على سبيل الورع خشية أن ينفي حديثاً غلط أو فيه كذب على النبي ﷺ ومن أسباب التعنت ما يكون مرجعها إلى التعصب لمذهب أو الاختلاف في الاعتقاد بين الناقد وأحد الرواة، وكذا من تلك الأسباب ما يؤول إلى كثرة رواية أحد الرواة المناكير في تواليفه، ومن أسباب التعنت كذلك ما يعود إلى ضيق في أفق الناقد كأن يضعف الناقد راوياً بحرب صحبته لراو متكلماً فيه ، أو يضعف الناقد راوياً من الرواة الثقات تبرّماً منه بأجزاء حديثية رواها عنه فلم تلق رواجاً عنه من لدن الرواة لتزول إسناده فيها، وكذا من أسباب التعنت تضييف الناقد راوياً من الرواة سيراً على طريقة شيخه في التضييف أو أن يضعه على سبيل المراح والأصل أنه ليس في مثل هذا المقام مزاح.

٥- يعدُّ معيار التعنت في حق نقاد الحدثين معياراً نسبياً وليس مطلقاً ؛ فقد لوحظ أنَّ نقاد الحدثين ربما يتغاذبون فيما بينهم راوياً من الرواة توثيقاً و تضييفاً ، وكذا لوحظ أنَّ الناقد ربما جرح فلاناً من الرواة لا لأنَّه لا يعتدُ به ولكن لطريقة ومنهجية عند ذلك الناقد غايتها مزيد التحوط والتشتت.

٦- للتعنت آثار منها الإيجابي ومنها السلبي ؛ فمن الآثار الإيجابية بيان قوة علم الجرح والتعديل؛ وأنَّ هذا العلم كان راسخ الأركان وأنَّ القائمين عليه ليس عندهم هواة أو تسمُّح يُفضي إلى التقصير أو الخلل، ومن تلك أيضاً التأكيد على شدة الورع والتقوى عند علماء الجرح والتعديل وبيان عظيم الاحتياط لديهم في ذبِّ الكذبِ والغلط عن سُنة رسول الله ﷺ وكذا أيضاً من تلك الآثار الإيجابية للتعنت فرز الرواة المتقنين للحديث من غير المتقنين. أمّا الآثار السلبية للتعنت فتتبّدئ في ظهور العصبية المذهبية وغياب الإنصاف العلمي أحياناً من لدن الناقد ، وكذا حرمانُ الأمة من كثير من الروايات الصحيحة بتضييف راوٍ مطلقاً، بحرب وهم في حديث بعينه، ومن تلك الآثار السلبية العداوة والقطيعة التي لا داعي لها فيما بين أهل العلم بسبب اختلاف وجهات النظر العلمية، ومنها أيضاً الانتقاصُ من قرْبِ من كان من أهل العلم راوياً للحديث وعملَ لدى السلطانِ أو أخذَ جائزة منه أو أُجرةً على التحديث من الرواة أو لاعتماده صيغة للتحمل هي موضع خُلفٍ بين العلماء، وكذا أيضاً بات التعنت من أحدِ النقاد ذريعة للآخرين يشككون من خلاله في نزاهة حكمه على راوٍ من الرواة.

٧- إنَّ مَا ينبعي التنبِيَّهُ إِلَيْهِ أَنَّ الظَّاهِرَ السُّلْبِيَّةَ لِلتَّعْنِتِ لَمْ تَأْخُذْ حُظُّهَا؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَ الْجَرْحِ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ قَدْ دَقَّوْا فِي أَقْوَالِ أَصْحَابِهِمْ وَعَرَضُوهَا عَلَى مِيزَانِ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ فَمَازَوا الْمَتَعْنَتُ وَبَخَافُوا تَعْنِتَهُ، وَارْتَضُوا مِنْهُ مَا فِيهِ اعْتِدَالٌ وَإِنْصَافٌ. وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَبْلَغَ دَلِيلًا عَلَى سَلَامَةِ وَنَقَاءِ مَنْهَجِ النَّقْدِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَرَدَّ عَلَى الطَّاعُونَ وَالْمَشَكُّكِينَ فِيهِ.

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء ، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الكتاب العربي، (١٤٠٥-١٩٨٥هـ).
- أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الرواية والسامع ، تحقيق: د. محمود الطحان ، دون طبعة، الرياض: مكتبة المعارف، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وآخر ، دون طبعة ، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، (دون تاريخ).
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، (٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، لسان الميزان ، تحقيق : دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، (٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي الساري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخر ، دون طبعة ، بيروت: دار المعرفة، (١٣٧٩هـ - ١٩٦٩م).
- أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال ، تحقيق : وصي الله بن محمد عباس ، الطبعة الأولى، بيروت: المكتب الإسلامي، الرياض: دار الخان، (٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود ، تحقيق: د. محمد علي قاسم العمري ، الطبعة الأولى، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، (٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (١٣٧١هـ - ١٩٥١م).

- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، الأنوار الكاشفة ، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- عبد الله بن عدي ، الكامل في الضعفاء ، تحقيق : يحيى مختار غزاوي ، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- المبارك بن محمد بن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق : طاهر الزاوي وآخرين ، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- محمد بن أحمد الأزهري ، تهذيب اللغة ، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- محمد بن أحمد الذهبي ، الرواية الثقات المتكلّم فيها لا يوجب رداً ، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، الطبعة الأولى، بيروت: دار البشائر الإسلامية، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- محمد بن أحمد الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دون طبعة ، دون مكان: دون ناشر، (دون تاريخ) .
- محمد بن أحمد الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخر ، الطبعة التاسعة، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- محمد بن أحمد الذهبي ، من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الخامسة، دون مكان: دون ناشر، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- محمد بن أحمد الذهبي ، ميزان الاعتدال، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخر ، الطبعة الأولى ، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- محمد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء ، تحقيق: د.نور الدين عتر ، دون طبعة ، دون مكان: دون ناشر، (دون تاريخ).
- محمد بن إسماعيل البخاري ، التاريخ الكبير ، تحقيق: السيد هاشم الندوی ، دون طبعة، دون مكان: دار الفكر، (دون تاريخ).
- محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح ، تحقيق : د.مصطفى دي卜 البغا ، الطبعة الثالثة، بيروت واليمامه: دار ابن كثير، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- محمد بن إسماعيل البخاري، خير الكلام في القراءة خلف الإمام ، دون طبعة، بيروت: دار الكتب العلمية ، (دون تاريخ).

- محمد بن حبان ، الثقات ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، الطبعة الأولى، دون مكان:دار الفكر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- محمد بن حبان ، المجموعين ، تحقيق: محمد إبراهيم زايد ، الطبعة الأولى، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
- محمد بن سعد بن منيع ، الطبقات الكبرى ، دون طبعة،بيروت:دار صادر، (دون تاريخ).
- محمد عبد الحي اللكتوني ، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثالثة، بيروت:دار الأقصى، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- محمد بن عبد الله الحكم النيسابوري ، معرفة علوم الحديث ، تحقيق: السيد معظم حسين ، الطبعة الثانية،بيروت:دار الكتب العلمية، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- محمد بن علي الحسيني ، الإكمال لرجال أحمد ، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعي، دون طبعة،كرياتشي جامعة الدراسات الإسلامية، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- محمد بن عمر العقيلي (ت ٥٣٢٢هـ) ، الضعفاء الكبير ، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعي ، الطبعة الأولى، بيروت:دار الكتب العلمية، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- محمد بن عيسى الترمذى، العلل الصغير ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، دون طبعة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).
- محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، الطبعة الثانية ، بيروت: دار صادر، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ياقوت بن عبد الله الحموي ، معجم البلدان ، دون طبعة،بيروت:دار الفكر، (دون تاريخ).
- يحيى بن معين ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف ، الطبعة الأولى، دمشق: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- يوسف بن عبد الرحمن المزي ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تحقيق: د.بشار عواد معروف ، الطبعة الأولى،بيروت:مؤسسة الرسالة، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى وآخر ،دون طبعة،المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، (١٣٨٧هـ-١٩٦٧م).